الإسلاميون والمستقبل

رؤية في تخطي الحواجز

الباب الثامن

مراجعات الإسلاميين ..
الواقع والمأمول

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

الجماعة الإسلامية .. جرأة الاعتراف ومعاناة التحامل

إذا كان من المقاصد الرئيسية لهذا الكتاب، محاولة ممارسة النقد الذاتي داخل الحركة الإسلامية من أجل تطوير الفكر والثقافة والأساليب والخطط، وكسر محاولات البعض تحصين فكر وسلوك الحركة الإسلامية أمام النقد، فإن ما قامت به الجماعة الإسلامية من مراجعات لمنهجها الحركي ولأدائها السياسي ولثوابتها الفكرية، يعد حالة نادرة من النقد الذاتي الذي اتسم بالجرأة الشديدة والصدق مع النفس.

ما فعلته الجماعة الإسلامية جعل على المهتمين بجانب النقد الذاتي في الحركة الإسلامية المعاصرة، أن يدرسوا مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة عام ١٩٩٧م، فهذه المبادرة، وما تبعها من كتب المراجعات التي أصدرتها الجماعة، يمثلان محاولة جادة مارستها الجماعة الإسلامية لنقد أصولها الفكرية التي صاغت على أساسها منهجها في التعامل مع الدولة.

إن الجماعة الإسلامية كانت في عهدها الأول وفي عنفوانها تمارس الدعوة بأسلوب ليس فيه الرفق واللين، وإنما كانت هناك ممارسات عنيفة في الجامعات ومع النصاري تستخدم فيها «السنج والجنازير»، وهذا مصادم للمنهج الإسلامي الصحيح ولسنة وأخلاق الرسول الأكرم ﷺ.

كما مارست الجماعة العنف على أشده عام ١٩٨١م، في تحالفها مع جماعة «الجهاد»، وقتلها للرئيس السادات، وقتلها لكثير من ضباط وجنود الأمن بعد حادث المنصة في محاولة لقلب نظام الحكم. وكان هذا عملاً غير سليم، فالإسلام لا

يقام بالانقلابات، كما أن الانقلابات لا يمكن أن تنجح في بلد كمصر يحظى بحكم ثابت ونظام إداري قوي منذ آلاف السنين.

ومارست الجماعة العنف على أشده في بداية التسعينات من القرن الماضي، واستهدفت السياحة والسائحين، كما استهدفت ضباط وقيادات الأمن، وهذا مسلك غير سليم، لكن يلتمس لها العذر لأن قرارها ذلك جاء ردًا على سلوك أجهزة الأمن المصرية الكارثي بتصفية بعض قيادات الجماعة في الشارع كالعصافير، بلا حرمة ولا رحمة ولا محاكمة، وجاء قرار الجماعة الإسلامية ببدء العنف بعد تصفية المتحدث باسمها د. علاء محيي الدين في أحد شوارع منطقة الهرم في وضح النهار.

هذا كله سلوك غير سليم، وحينما دخل أعضاء الجماعة السجون ومكثوا فيها طويلاً واستحضروا التفكير الهادئ، أيقنوا خطأ ما فعلوه وبدأ القادة وعلى رأسهم الشيخ كرم زهدي ود. ناجح إبراهيم في تحمل المسئولية والتنظير لفكر جديد يعالج الأخطاء ويعترف بها ويصحح المسار.

إن فصائل العمل الإسلامي لديها حساسية شديدة من أن يقترب أحد لها بالنقد، سواء في الممارسات السياسية، أو في الثوابت والتوجهات الفكرية. لكن قادة الجماعة الإسلامية، وبعد مرور أكثر من ٢٦ عامًا في السجون، وبعد قراءة وبحث وتمحيص وتوفر على المراجع الفقهية المعتبرة، ساعدهم عليها الوقت الممتد والتفرغ الكامل داخل السجون، كان لديهم الشجاعة أن يعلنوا على الملأ أنهم ارتكبوا أخطاء كبيرة، وأنهم اجتهدوا فأخطأوا، فأصدروا مشروعًا فكريًا وثقافيًا وشرعيًا، في أكثر من ثلاثين كتابًا، يؤسسون فيه لرؤية أكثر عمقًا ووسطية وتوازنًا، للتصالح مع مجتمعهم.

وإذا كان الإخوان المسلمون قد رجعوا عن أساليب العمل العسكري، وحلوا النظام الخاص، وامتنعوا عن ممارسة العنف، بعد أن خرجوا من السجون في سبعينات القرن الماضي، فإنهم لم تكن لهم مراجعات فكرية وشرعية تتبرأ علنًا من نهج العنف، مثلما فعلت الجماعة الإسلامية.

الإخوان راجعوا أنفسهم وتخلوا عن العنف، ورأوا أن يثبتوا للجميع هذا التوجه الجديد بالممارسة وليس بالقول، وكانوا صادقين فعلاً في توجههم الجديد، فلم تسجل ضد أحدهم أية حادثة لممارسة العنف منذ أن خرجوا من السجون.

لكن رغم ذلك، فإنني أرى أن مراجعات الجماعة الإسلامية كانت أكثر صراحة بكثير، وأكثر شمولاً، وأكثر جرأة، ولم ينظر قادة الجماعة الإسلامية إلى أية تداعيات سلبية لهذه المراجعات، من قبيل أن الجماعة قد تخلت عن الجهاد، وعن كذا وكذا، فماذا بقي لها؟ وما هو مبرر وجودها؟ أو أن عزائم قادتها قد انهارت، ولم تتحمل فتنة السجن. لكن الجماعة لم تنظر إلى كل ذلك، وإنما نظرت إلى مصالح شرعية أكثر بكثير من هذه الرؤية المحدودة.

وبداية فإن الكثيرين الذين يعترضون، أساسًا ومن حيث المبدأ وبصرف النظر عن الظروف والتفاصيل، على كلمة «المراجعات» واعتبارها أمرًا سلبيًا وهزيمة فكرية واستسلامًا لضغوط الواقع السياسي وتنسيقًا مع النظام السياسي القائم، لا ينظرون إلى الملابسات ولا إلى الظروف المعاكسة التي فرضت هذه المنطلقات والتغيرات الفكرية والشرعية.

فقادة التنظيمات الجهادية وأصحاب الفكر القتالي، هم أعرف الناس بظروفهم، وأقدرهم على تقييم أدائهم، وعلى تقييم ردود الفعل في مجتمعاتهم المحلية لأفكارهم التي يطرحونها ويقدمونها بديلاً، فهذه الأفكار لا تعمل في فراغ وإنما تعمل في

بيئات معقدة لها ظروفها الاجتماعية والسياسية والفكرية، فإذا جاءت جماعة اختارت منهج العمل المسلح في مواجهة الدولة، ورأت من خلال تجربتها أنها بانتهاج هذا الفكر والسلوك لم تصل لشيء، بل ربما وصلت لنتائج أسوأ مما كان في تقديرها، فهل تستمر في مسلكها حتى لو كان في ذلك قتل أعضائها وسجنهم وتدمير مستقبلهم وضياع أسرهم من أجل أن تلقى تأييد الناس الذين يكرهون المراجعات؟ أم تفيء إلى رشدها وتعترف بخطئها وتحقن دماء أعضائها؟

أفكار الجماعة الإسلامية في بداية نشأتها كانت من حيث المبدأ أفكار مخلصة تبتغي تطبيق الشريعة، وصبغ مجتمعها بالصبغة الإسلامية، ووقف علمنة وتغريب هذا المجتمع، لكن في نفس الوقت هناك نظام سياسي يرتكن إلى جيش وقوة عسكرية وقوات أمن غاشمة، وهو يدافع عن نفسه بكل ما أوتي مهما كانت النتائج، وحكامنا لا يبالون إذا قتلوا نصف مجتمعاتنا ودمروها في سبيل الحفاظ على كراسيهم ومناصبهم، خاصة بعد أن أصبح هناك تعاون أمريكي غربي مع الحكومات العربية المحلية لاستئصال شأفة الجماعات الإسلامية، وهكذا يتم التضييق على الحركات الإسلامية، وخاصة التي تمارس العمل المسلح، ووضعها على قوائم الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والقوى الغربية في سبيل ذلك تمد النظم السياسية العربية بكل المساعدات الأمنية والعسكرية وأجهزة المراقبة بل وأجهزة التعذيب، وتدعم بقاءها في الحكم رغم أنها نظم ديكتاتورية استبدادية، ولذلك باتت قدرة هذه الحركات شبه منعدمة في تغيير الواقع السياسي العربي بالقوة المسلحة، وأصبحت كما لو كانت تضرب رأسها في الجدار المسلح.

والذين ينزعجون من كلمة «المراجعات» يعتبرون أن العمل المسلح هو الصواب

والأسلم والذي لا يجب أن يخضع للتقويم، كما لو كان ذلك منزلاً من السماء وليس عملاً اجتهاديًا، فالفكر الجهادي المسلح كان مجرد اجتهاد من الجماعة الإسلامية، وكان اجتهادًا لا يسنده الدليل الشرعي القوي، بل إن الدليل في عكسه، فإذا جاءت الجماعة الإسلامية وتراجعت عن منهج العنف فإن ذلك ليس تراجعًا عن أصل شرعي مجمع عليه، وإنما هو تراجع عن خطأ، فهل يريد هؤلاء الذين يكرهون «المراجعات» أن تصر الجماعة الإسلامية على الخطأ من أجل أن تسعدهم وتروي ميولهم العدوانية ومكنونات نفوسهم المنحرفة؟ وهل يريد هؤلاء المؤيدون لمنهج العنف الذين يجلسون يتفرجون على مسلسل التفجير والقتل وإراقة الدماء أن يستمر قتل واغتيال أعضاء الجماعة الإسلامية واعتقالهم وهدم أسرهم وتيتيم أبنائهم وترميل نسائهم وثكل أمهاتهم من أجل أن يتمتعوا هم بمناظر الدماء المسفوكة وبالخراب والدمار الذي يحل بالبلاد والعباد؟

إن مبادرة الجماعة الإسلامية تعتبر سابقة فريدة من نوعها في الحركة الإسلامية عامة، وفى الحركات السياسية خاصة، فهذه أول حركة إسلامية تراجع نفسها وتصحح مسيرتها بنفسها، وتقوم بعملية نقد ذاتي كبير، تقر فيه ما كان صحيحًا من عملها مثل الدعوة إلى الله وهداية الخلق إلى الإسلام، وتربية النفوس على الفضيلة والنقاء، وترك المنكرات الظاهرة والباطنة، وتنفى ما كان في مسيرتها من أخطاء وهنات ومثالب، وتعترف بمسؤوليتها عن هذه الأخطاء في صراحة كلفتها الكثير.

كما أنها أول حركة إسلامية تعترف بكل العمليات التي قامت بها، فلم تقل إن الدولة هي التي دبرتها من أجل الإيقاع بالجماعة، ولم تستتر خلف نظرية المؤامرة التي تسود على نطاق واسع الحركات الإسلامية والعربية والقومية، ورسخت مبدأين للتغيير في الإسلام، وهما منافيان لنظرية المؤامرة المعروفة، وهما مبدأ التغيير الإيجابي،

ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١]، ومبدأ التغيير السلبي، ودليله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال:٥٣]، ورسخت المبدأ القرآني: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥].

والجميع يعلم أنه يسود الحركة الإسلامية منذ زمن طويل أن حوادث النقراشي، والخازندار، والمنشية، والفنية العسكرية، والذهبي، ومقتل السادات، كلها من تدبير الحكومة أو المخابرات الأجنبية للإيقاع بالحركة الإسلامية، التي هي من وجهة نظرهم بريئة من كل عيب ومنزهة عن كل خطأ في هذه الأحداث. لكن الجماعة الإسلامية اعترفت بكل العمليات القتالية التي قامت بها، واعتذرت عنها لكل من أصابه ضرر منها، سواء كانوا من أفراد الجماعة الإسلامية نفسها أو من أفراد الشعب أو من الشرطة أو غيرها.

وقد اتهم كثير من الكتاب والمثقفين الإسلاميين الجماعة الإسلامية بأنها لم تستفد من تجربة الإخوان المسلمين التي أوصلتهم إلى السجون، وأنها وقعت في نفس الأخطاء.

وقد اعترف قادة الجماعة بالخطأ، وأرجعوه إلى قصور من ناحيتهم، نتج عن التعجل والحماسة الزائدة للدين، لأنهم بمجرد أنهم لم ينضووا تحت لواء الإخوان في السبعينات، رد الإخوان بقطع الصلات من جانبهم بطريقة لا تناسب الإخوة في الله.

كما أرجع قادة الجماعة الإسلامية سبب عدم استفادتهم من تجربة الإخوان، إلى قصور من ناحية الإخوان، إذ أنهم لم يذكروا حقيقة تاريخ النظام الخاص حتى الآن، وفهم الجميع منهم أن حادث المنشية ملفق وأنه مؤامرة (وهذا مخالف للحقيقة كما

يعلم كل متمعن في التاريخ الحديث) وأن قتل النقراشي كان أمرًا فرديًا، وأن كل ما حدث منهم لم يخطئوا فيه في شيء، وأن كل التاريخ هو عبارة عن مؤامرة عليهم، ولذلك لم تستفد الجماعة الإسلامية كثيرًا من تجربتهم. بل إن قادة الجماعة الإسلامية يقولون إن كل ما سمعناه عن التعذيب والسحل وغيره في سجون عبد الناصر سحبناه أيضًا لا شعوريًا على نظام السادات الذي لم يذكره أحد من دعاة الحركة الإسلامية في السبعينات بأي خير، مما أعطانا صورة سوداء مظلمة عن السادات وأنسانا الجوانب المضيئة له، وأنسانا أن عهده أفضل كثيرًا للإسلام والمسلمين من عهد عبد الناصر، وقرر قادة الجماعة أنهم يريدون أن يستفيدوا من تجارب الآخرين ويحتاجون إلى ذلك، شريطة أن يعرضها هؤلاء الآخرون عرضًا موضوعيًا لا عرضًا دعائيًا، بحيث يعرضون تجربتهم بكل إيجابياتها وسلبياتها[1].

إن الكتب التي أصدرتها الجماعة الإسلامية بعد المبادرة زاخرة بالمعاني الراقية، والفكر الوسطي، الذي كان مفتقدًا في رؤية الجماعة الإسلامية قبل ذلك، حيث كان فكرها يغلب عليه العصبية والقطيعة مع المجتمع والانفعال. وحينما راجع قادة الجماعة الإسلامية أفكارهم وجدوا أنه من الخطأ أن تكون هناك حركات إسلامية تعتبر الجهاد غاية في ذاته وليس وسيلة شرعها الله في حالات مخصوصة لإعزاز الدين ونصرة الإسلام والمسلمين، والذود عن أرض وأموال وبلاد المسلمين. كما وجدوا أنه من الخطأ أن بعض الحركات الإسلامية تعتبر الجماعة نفسها غاية وليست وسيلة لتحقيق مقاصد الشرع، وتقدم الولاء للجماعة على الولاء للإسلام نفسه، وتوالي وتعادي على هذا الأساس. ووجدوا أن بعض الحركات الإسلامية لا تعتبر

(١) حوار د. ناجح إبراهيم عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية ومنظرها مع موقع مفكرة الإسلام في ٢٥-١-٢٠٠٧م، و ١-٢-٢٠٠٧م، والذي أجرته معه د. ليلى بيومي.

الخلاف في الأمور الفقهية الفرعية مظهرًا من مظاهر رحمة الإسلام وعظمته وقدرته على حل كل المعضلات الفردية والعائلية والدولية، ويعتبرون أن أي خلاف فقهي معهم هو الكارثة الماحقة التي تبيح عرضك وسمعتك للتشويه والتشهير. ووجدوا كذلك أن بعض الحركات الإسلامية لا تفرق بين الإسلام والفقه الإسلامي، والإسلام والفكر الإسلامي، والإسلام والحكم الإسلامي، فالأول معصوم، ولكن الفقه والفكر والحكم هو عمل البشر وفهم البشر وتطبيق البشر لفهمهم للإسلام، وهذا قد يخطئ وقد يصيب[1].

حينما وصل قادة الجماعة الإسلامية إلى هذه القناعة، قرروا ألا يتعصبوا لفكرة رأوها، أو حكم حكمت به حركة إسلامية أو دولة إسلامية، أو رأي فقهي نطق به فقيه إسلامي، وقام فكرهم الجديد على أن كل هؤلاء مأجورون، فقد اجتهدوا في نطاق الإسلام وفي ظل أحكامه، ولكنهم قد يصيبون وقد يخطئون.

قد يقول قائل: إن الفكر الجديد للجماعة الإسلامية جاء نتيجة ضغوط السجون، وأنه ليس تطورًا فكريًا طبيعيًا جاء في ظروف طبيعية.

وحتى لو افترضنا أن هذا صحيح، فإنه من فضل الله، لأن الفكر في الأساس قائم على أخطاء كثيرة يعرفها الخبراء والمفكرون والفقهاء المحايدون، وهذه الأخطاء ما كان لها أن تصحح لولا هذه الظروف القاسية، لأنه في ظروف الرخاء كان الجميع سيفتقد شجاعة النقد، ولم يكن أحد من القادة ليجرؤ على نقد الأصول الفكرية للجماعة.

حينما وجد قادة الجماعة أن القتال والصدام مع الدولة قد أفضى إلى مفاسد عظيمة، مثل توقف الدعوة إلى الله، وامتلاء السجون بخيرة الشباب، وما نجم عن

(١) المصدر السابق.

ذلك من تشريد الأسر وضياع الأبناء، وحينما تأكدوا من أن الهدف المعلن من هذا القتال هو إخراج المعتقلين من السجون، قد أدى إلى نقيض المراد منه، فقد كان عدد المعتقلين يقدر آنذاك ببضع مئات فزاد عددهم إلى آلاف عدة، عند ذلك عزموا أمرهم وتوكلوا على الله وانشرحت صدورهم بالإقدام على الخطوة الشجاعة والجريئة.

إلا إن المسئولية الوطنية في مبادرة وقف العنف كانت واضحة، فقد نظر قادة الجماعة بقلق إلى رغبة إسرائيل في الهيمنة على المنطقة وإضعاف الدولة المصرية وتهميش دورها، ورأوا أن الاحتراب الداخلي يساعد على ضعف الفريقين، الحركة الإسلامية والدولة، عندئذ قرروا أن يتحملوا المسئولية الوطنية، ويفكروا في صالح وطنهم، خاصة وهم يعلمون أن مصر هي الدولة المؤهلة دائمًا لصد العدوان على الأمة العربية والإسلامية.

وكان فكرًا راقيًا أن تعلن الجماعة الإسلامية أنه على أية حركة إسلامية ألا تحاول هدم سلطة الدول التي تعيش فيها، وعلى الحكومات ألا تحاول هدم الحركات الإسلامية ما دامت لا تحاربها ولا تقاتلها ولا تصارعها، فهدم الفريقين هو بداية الهزيمة، وقوة الفريقين معًا هي بداية النصر[1].

وأثبتت تطورات الأحداث ومرور الأيام أن المبادرة لم تكن صفقة بمقتضاها تعطي الدولة للجماعة الإسلامية بعضًا من الدنيا في مقابل طمس بعض معالم الدين، خاصة وأن المبادرة عند صدورها لم تكن معنية بمخاطبة الدولة بقدر عنايتها واهتمامها بمخاطبة أعضاء الجماعة الإسلامية بالداخل و الخارج، طالبة منهم إيقاف العمليات القتالية دون قيد أو شرط.

(١) المصدر السابق.

وأثبتت التطورات أيضًا أن المبادرة كانت بمثابة الإصلاح الداخلي للجماعة الإسلامية، فقد تغيرت الجماعة الإسلامية بعدها إلى الأحسن، والأفضل، والأكثر علمًا، والأوسع رحمة، وعادت ترفع لواء الحب والولاء لجميع المسلمين، تجمع ولا تفرق، تبشر ولا تنفر، عادت للاقتراب لا للاحتراب.

وبعد هذه السنوات تأكد للدولة بأجهزتها، وتأكد للناس، أن المبادرة لم تكن إعمالا لمبدأ التقية أو من قبيل الخدعة التكتيكية، وتأكد للجميع أن المبادرة تمثل رؤية إستراتيجية، ولا ترتبط بحالة افتقاد القدرة، أو بانحسار العمليات القتالية.

وإذا كانت الجماعة الإسلامية تركز في تراثها القديم على معاني الجهاد، فإن فكرها الجديد جعل الكثيرين يتهمونها بأنها أسقطت الجهاد وتخلت عنه، إلا إن القارئ لكتب المراجعات يجد أن الجماعة قد صوبت وصححت مفاهيمها عن الجهاد وليس العكس.

فليس في المبادرة ما يعد إبطالاً للجهاد، فهي تقرر أن الجهاد فريضة ماضية إلى يوم القيامة، ولكنها فريضة لها ضوابط يجب توافرها كي يصح إنفاذها، وهذه الضوابط والشروط غير متوفرة في مصر اليوم[1].

مراجعات الجماعة الإسلامية تؤكد أن الجهاد كأي فرض من فرائض الإسلام، لا بد من تحقق مشروعيته حتى يكون واجب الأداء، بمعنى أنه لابد من توفر شروطه وأسبابه وانتفاء موانعه ومراعاة مقاصد الشارع. فلابد من توافر الشرعية، بمعنى التحقق من موافقته للشرع، فالأمر هنا عظيم وهو إراقة الدماء و استحلال الأموال، ويزيد الأمر خطورة أننا في مجتمع من المسلمين الذين عصم الله دماءهم وجعل حرمتهم أعظم وأشد من حرمة الكعبة، لذلك فإن التحقق من أن الدماء

(١) المصدر السابق.

المراقة هدر، شرط أساسي في تلك المشروعية، وينبغي أن تكون قطعية لا شبهة فيها، وأنه لا يوجد أي مانع شرعي يمنع القتال[1].

كما أن من المشروعية عدم الإضرار بمصالح الأمة العليا، وخاصة تلك التي تمس حاجات الناس وأقواتهم وأرزاقهم ومرافقهم الحيوية، فهذا إلى جانب حرمته شرعًا باعتبار تلك الأموال والمرافق من أموال المسلمين المعصومة، والمضيع المباشر لها والمتسبب، وإن لم يباشر، يقع في محارم الله ، فإنها أيضا تثير المجتمع وتستعديه وتفقده الثقة في الدعوة والدعاة.

ولا يجوز للمسلم أن يتحرك لأي عمل يبتغى به الثواب إلا بنية صادقة، وقصد يبتغى به وجه الله تعالى وإعلاء أمره. أما دخول دعاوى العصبية والقبلية والثأر الشخصي والجماعي، وصور الحمية الجاهلية المختلفة، فهذا كله محبط للعمل ومفسد له ومضيع لثوابه، بل وقد يكون معصية في ذاته مجلبة لسخط الله تعالى من حيث أراد صاحبه الثواب.

ثم لابد من غلبة المصلحة، لأن الجهاد ليس غاية في ذاته، إنما شرعه الله لتحقيق غاية عليا هي حماية بيضة الإسلام وبلاد المسلمين وإعلاء راية التوحيد، وهي مصالح عليا ابتغاها الشارع الحكيم في أمره بالجهاد، فإذا ذهبت هذه المصالح أو كان قصد الإنسان غير هذه المقاصد، أو كان من المفاسد المترتبة على هذا الجهاد ما يربو على المصالح، فإن الجهاد هنا لا يكون مشروعًا.

ثم إن النفير العام على أعداء أمة الإسلام ودينهم يوكل إلى إجماع الأمة من قادتها وأهل الحل والعقد فيها، ولا يكون ذلك للآحاد والأفراد، لأن الأضرار المتوقعة أو التي ستنتج عن هذا النفير ستقع بعموم المسلمين، والحسبة ممنوعة إذا كان سيترتب

(١) د. ناجح إبراهيم وسمير العركي، هوامش على دفتر المراجعات، موقع الجماعة الإسلامية.

عليها الإضرار بالمسلمين، والجهاد نوع من الحسبة، لذا ينبغي أن يكون لممثلي عموم المسلمين والمقدمين والمطاعين فيهم دورهم في هذا الأمر[1].

وكانت الجماعة الإسلامية جريئة في اعترافها بأن الداء العضال الذي أصاب الحركة الإسلامية هو إصرارها على لعب دور الدولة أو بعض هذا الدور.. دون الاهتمام الكافي لمهمتها الأصلية في الدعوة إلى الله وهداية الخلائق.. إضافة إلى دورها كحركة إصلاحية تربوية داخل المجتمع . وهذا الإصرار من جانبها أوقعها في صدامات دامية ومدمرة في العهد الناصري.. ثم العهد الساداتي .. ثم جاء عهد الرئيس مبارك وهو العهد الذي شهد أعنف صدام بين الحركة الإسلامية وبين الدولة.. وأكثره دموية.. فلم تستفد الحركة الإسلامية من التجارب السابقة .. ولم تعمد إلى ترشيد حركتها داخل المجتمع بما يلائم الحركة الإسلامية والمجتمع الذي تعيش فيه والظروف التي تحيا فيها .. حتى لا يتم إيجاد حالة من الاستفزاز ضدها والتجمع لاستئصالها.. فشهدت المساجد خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حالة من التثوير والتحريض ضد الدولة.. كما تم استخدام مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطريقة خاطئة.. نشأ عنها الكثير من حالات الصدام غير المبرر والذي كان يمكن تلافيه وتجنبه بقدر من الحكمة وضبط النفس من جانب الحركة الإسلامية.

رأت الجماعة الإسلامية أن كل ذلك وغيره أدي إلي بروز بؤر ملتهبة في أماكن عدة اعتبرتها الدولة تحديًا لهيبتها وسلطاتها .. بل واعتبرتها تحت إلحاح الإعلام اليساري والعلماني المتطرف، دولة داخل الدولة.. كما حدث في إمبابة وعين شمس والمنيا وأسيوط .. مما عمق المواجهة والعداوة بين الطرفين.

(١) المرجع السابق.

ورأت الجماعة الإسلامية أن الحركة الإسلامية كانت في غنى عن كل ذلك لو أنها تفرغت لمهمتها الأصلية في هداية الخلائق والدعوة إلى الله وإصلاح وتنمية مجتمعاتها.. وتركت المهام السيادية للدولة ولأجهزتها المعنية.. سواء قامت بها الدولة علي الوجه المطلوب أو لم تقم بها .. فهي محاسبة عنها أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام شعبها .. لأن الجماعات والأفراد لا يجوز لهم النيابة عن الدولة أو الحلول محلها في الأمور السيادية .. وذلك لعلة بسيطة .. وهي أن هذه الأمور السيادية تحتاج إلي قدرة خاصة لا تتوفر إلا في الدول .. وهذه القدرة الخاصة هي مناط التكليف.. وهي القدرة التي لا ينازعك فيها أحد من الناس[1].

مراجعات الجماعة الإسلامية كانت مراجعات شديدة القوة، لدرجة أنها تصل إلى حد جلد الذات، لأنها كانت مراجعات أساسية ومخلصة، ولكن للأسف الشديد قابلتها الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها بالاستهجان والرفض وعدم الاستحسان، حتى الفصائل التي لا تعمل بالسياسة رفضت مراجعات الجماعة الإسلامية، وهذه القضية تشير إلى أن هناك خللاً في البنية الفكرية والسياسية للحركة الإسلامية المصرية، التي قادها رفض مجمل سياسات النظام القائم وديكتاتوريته، والأمل في إقامة الدولة الإسلامية على أنقاضه، إلى خلط الأمور بين حدود وجدوى وشرعية العمل المسلح، وبين مقتضيات العمل السياسي السلمي وآليات الانخراط فيه والنجاح فيه أيضًا، وربما تداخل النفسي مع السياسي والفكري، فأدى إلى هذا الخلل الذي عبر عن نفسه برفض مراجعات الجماعة الإسلامية بدلاً من تأييدها والتفاعل معها.

◆ ◆ ◆

(١) المرجع السابق.

الفصل الثاني

الجهاد .. عود حميد لم يكتمل

كانت «جماعة الجهاد المصرية» تعبيرًا عن منهج مختلف تمامًا في العمل الإسلامي والموقف من النظم السياسية والحكومات، يعتمد الانقلاب على هذه النظم، انطلاقا من أن هذه النظم لا ترتكز إلى أية شرعية، لأنها اغتصبت الحكم اغتصابًا ولم تصل إليه عن طريق إرادة الأمة، بل إنها عمدت بعد ذلك إلى تزوير إرادة الأمة بتزوير الانتخابات والحكم بالفساد.

لم يعدم قادة التنظيم الأوائل حجة شرعية للارتكان عليها في التدليل على صحة الموقف الشرعي من منهج الجماعة الانقلابي، فالأدلة يمكن ليها ومطها للوصول إلى الهدف المطلوب، لكن الحجة الأساسية كانت ترتكن على المنطق ووجهة النظر السياسية القائمة على حتمية تغيير الأنظمة الفاسدة وغير الشرعية، والتي لا تحتكم للشريعة، والتي تخدم مصالح أعداء الأمة.

واتضحت معالم التيار الجهادي منذ بداياته على أساس تبني المنهج السلفي في التلقي والمعرفة، وتبنيه لمنهج التغيير السياسي والاجتماعي بالقوة المسلحة.

واختار التنظيم أسلوب الانقلاب العسكري لتحقيق هذا التغيير، وتبني نهج الاعتماد في اختراق الجيش على أشخاص تم تربيتهم مسبقًا في التنظيم، ثم دفعهم للالتحاق بالكليات العسكرية.

وكانت الظاهرة الأساسية التي وسمت التنظيم منذ بداياته الأولى هي الانشقاقات المستمرة، التي بدأت عام ١٩٦٧م، على يد وكيل النيابة «يحيى هاشم»

الذي انشق على زعامة «إسماعيل طنطاوي»، وامتدت طوال عمر التنظيم حتى صدور مراجعات الجهاد الرئيسية على يد الشيخ سيد إمام الشريف.

نفذت جماعة «الجهاد» عمليات مسلحة عديدة ضد الدولة، أهمها حادث الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م، ثم الاشتراك مع «الجماعة الإسلامية» في قتل الرئيس السادات عام ١٩٨١م، ونفذت العديد من العمليات المحدودة خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم.

المشكلة الكبرى كانت في خروج فكر الجهاد من مصر متمثلاً في أحد قادة الفكر والتنظيم الجهادي وهو د. أيمن الظواهري واستقراره في أفغانستان وتعرفه على أسامة بن لادن زعيم تنظيم «القاعدة». ولا يخفى أن كوادر الجهاد المصري كانوا هم الركيزة الأساسية في تأسيس وإدارة «القاعدة»، فـ«القاعدة» تبنت منذ ١٩٩٨م استراتيجية محاربة الولايات المتحدة وحلفائها، عبر ضرب مصالحها في أي مكان في العالم، بهدف إضعاف قدرتها و نفوذها في المنطقة، الأمر الذي سيمنعها (حسب رأيهم) من مساندة حكام العالم الإسلامي، الذين نجحوا في التغلب على محاولات الجهاديين في الحصول على الحكم بسبب المساندة الأمريكية، كما أن القاعدة بجانب ذلك تهدف بهذه العمليات لكسب تأييد الجماهير في العالم الإسلامي، لدعم خطها ومحاولاتها المستقبلية للوصول إلى الحكم.

وقد كان د. فضل أو الشيخ سيد إمام الشريف، شخصية جهادية مرموقة، وكان هو زعيم تنظيم «الجهاد» قبل د. أيمن الظواهري الزعيم الحالي، ويعد الشيخ سيد إمام الشريف المنظر الحقيقي لفكر الجهاد الحديث الذي يتبناه تنظيم «القاعدة» حاليًا عبر كتابيه: «العمدة في إعداد العدة»، و«الجامع في طلب العمل الشريف».

ويرجع تاريخ صدور «العمدة في إعداد العدة» إلى ١٩٨٨م، حيث مثلت

أفغانستان «بيئة حاضنة» للجماعات الجهادية، وشكلت معسكرات إعداد «المجاهدين» في باكستان «ساحة تعارف»، وهو ما استلزم صك قواعد فقهية وحركية تنظم العلاقات بين أفراد الجماعات المختلفة، لذا سعى سيد إمام الشريف إلى تأليف الكتاب ليكون دستورًا شرعيًا لـ«المجاهدين» في الفكر والجهاد والسلوك.

ويشير سيد إمام في «العمدة» إلى أن الهدف من الكتاب هو الإجابة عن «مسائل متعلقة بالسياسة الشرعية، تبحث في علاقة المسلم - أميرًا كان أو مأمورًا - بإخوانه في العمل الإسلامي، ومسائل متعلقة بالجهاد وليس الغرض منها استيعاب أحكام الجهاد الفقهية، ولكن التنبيه على موقع اجهاد من هذا الدين، ومسائل متعلقة بضوابط فهم هذا الدين الحنيف، ومسائل متعلقة بالآداب الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة المسلم بإخوانه».

وتناول الكتاب حكم التدريب العسكري وأهميته، ويذهب فيه المؤلف إلى وجوب الاستعداد للجهاد وقت سقوطه للعجز، وهو يرى أن الإعداد نوعان: إيماني بالعلم الشرعي والتزكية، ومادي بالقوة والتدريب عليها وبالنفقة في سبيل الله. ويعتبر سيد إمام أن القوة المطلوب الإعداد لها هي القوة العسكرية وليست التربية والتزكية، لذا فإن معسكرات التدريب وساحات الجهاد هي أفضل الأماكن لتربية الرجال واكتشاف معادنهم ومواهبهم

ويذهب إمام إلى أن التدريب العسكري واجب على كل مسلم مكلف من غير ذوي الأعذار، وذلك لأن الجهاد يكاد يكون فرض عين على جميع المسلمين الآن، «فمعظم بلدان المسلمين يحكمها ويتسلط عليها الكفار، إما مستعمر أجنبي كافر، وإما حكومة محلية كافرة». وبالنسبة للنفقة بالمال، فهي وإن كانت أقل من بذل النفس، لكن بذل النفس لا يتم إلا ببذل المال، مما يوجب على المسلمين تجهيز كل

من يريد قصد ميادين التدريب والجهاد بالمال والسلاح وكفالة أسر المجاهدين.

ويتناول الكتاب قضية الإمارة وشروطها، واعتبر أن الإمارة واجبة لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعدًا لتوحيد الكلمة، وأن الذي يولي الأمير هو «ولي الأمر المسئول»، فإن لم يوجد ولي الأمر، للرعية أن تختار أميرها، ولا يسقط غياب الإمام فريضة الجهاد. ويشدد إمام على ضرورة وجود أمراء للجماعات الإسلامية، وجواز البيعة لهم، كما أنه يرفض خيار العزلة، مناديًا بضرورة القيام بواجبات الدين في ظل غياب الخلافة الإسلامية.

وبالنسبة لتعدد الجماعات الإسلامية، فالمؤلف يذهب إلى أن الواجب على المسلم هو نصرة الجماعة المجاهدة، أما الجماعات غير المجاهدة فلا بأس بمعاونتها بحيث لا تقعده عن الجهاد، ويرى جواز تعدد الجماعات التي لا تعمل بالجهاد، أما الجماعات التي تعمل بالجهاد فلا يجوز تعددها في البلد الواحد، وفي حال التعدد فإن الجماعة الأقدم هي الأحق بالانضمام إليها وتصبح الجماعة الأحدث باطلة.

أما التعدد في البلدان المختلفة فلا بأس به، وإن كان الاتحاد هو الأولى، وإن لم يكن فعلى الأقل التعاون في العدة وتبادل الخبرة.

ويرى أنه إذا عجزت جماعة عن التغيير في بلدها فعليها الهجرة إلى البلد الذي يظن بإمكانية التغيير فيه، كما أنه إذا غلبت جماعة على بلد ونصبت إمامًا للمسلمين وجب على الكل الهجرة إليه ونصرته وطاعته.

وتحت عنوان «معالم أساسية في الجهاد»، يذهب إمام في «العمدة» إلى أنه لا يمنع المسلمين من الجهاد إلا العجز، ويجب حينئذ لزوم الإعداد، وأنه ما دامت بالمسلمين قوة وكانوا أقوى من عدوهم فلا سلم ولا هدنة ولا صلح، بل القتال حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فالأصل في العلاقة بين المسلمين والكافرين هو القتال،

والاستثناء هو السلم في صورة هدنة أو صلح، ولا يُلجأ لهذا الاستثناء إلا لضرورة من عجز أو نحوه، وبالتالي لا تجوز الهدنة مطلقًا من غير تقدير مدة لأنه يفضي إلى ترك الجهاد بالكلية.

ثم ينتقل إمام بعد ذلك لتأصيل قضية وجوب البدء بقتال العدو الأقرب، حيث يرى أن قتال المرتدين الممتنعين عن تطبيق الشريعة مقدم على قتال الكفار الأصليين، وأن السلطان إذا كفر وكان ممتنعًا وجب قتاله، وكان قتاله فرض عين ويقدم على غيره، ولا يشترط لقتالهم تميز الدار، أي يكون لمن يقاتلونهم دار مستقلة، وللمرء وحده أن يجاهدهم إذا أمكنته الفرصة، أما الواجب فهو قتالهم في جماعة. كما أنه لا يشترط تميز الطوائف الكافرة عن غيرها، فالأئمة متفقون على أن الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يقاتلوا فإنه يجب أن نرميهم.

بينما يشكل كتاب «الجامع في طلب العلم الشريف» موسوعة ضخمة في مجلدين حوالي (١١٠٠) صفحة، حاول خلاله سيد إمام الشريف تضمين إجابات لكل القضايا التي قد يقابلها المسلم في حياته، فهو يعتبره بمثابة «دستور الطليعة المسلمة التي تمثل جيلاً خاصًا ومتفردًا يتحقق به التغيير في العالم الإسلامي».

وأعاد إمام في «الجامع» التأكيد على موقفه من أن مواجهة الحكام (العدو القريب) أوجب من مواجهة العدو البعيد على أساس أنهم مبدلون للشريعة، لكن واجب مواجهة الحكام يبقى مرهونًا بالقدرة أو الاستطاعة التي لا بد من تحصيل أسبابها، وهو ما يجعل المسلم في حالة مواجهة مسلحة دائمة مع نظامه السياسي، خاصة أنه يعتبر مواجهة الحكام المبدلين بمثابة «جهاد دفع»، يتساوى مع مقاومة المعتدين المحاربين، بل هي أوجب منه.

وقد وسع إمام في «الجامع» دائرة التكفير بشكل غير مسبوق لتشمل قطاعات

واسعة من المجتمع بأعيانهم مثل: القضاة والمحامين والجيش والشرطة والمشاركين في الانتخابات، أي كل من يعاون الحكام، واعتبر أن الصحابة أجمعوا بشكل قطعي على كفر أعيان المرتدين الذين منعوا الزكاة أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهكذا فأعيان جنود الجيش والشرطة هم مرتدون وكفار بأعيانهم، لأن أفراد الطائفة لهم نفس حكم رأسها.

هذا التوسع في دائرة التكفير في «الجامع» يبدو منطقيًا بعدما اعتبر أن فاعل الكفر أو قائله يكفر بمجرد الفعل أو القول، سواء كان جاحدًا أو مستحلاً لما قاله أو فعله أم لم يكن، مخالفًا ومنتقدًا صاحب العقيدة الطحاوية الذي اشترط الاستحلال للقول بالكفر.

كما انتقد سيد إمام «ابن القيم» في تقسيمه للكفر إلى كفر عملي وكفر اعتقادي، وذهب إلى أن أي تعبير للكفر ورد بالقرآن أو السنة فيه الألف واللام «الكفر» هو كفر أكبر مخرج من الملة، ورأى أن الأصل في إيراد الكفر هو كونه مخرجًا من الملة؛ ما لم يأت صارف يصرفه إلى كونه كفرًا أصغر لا يخرج من الملة.

ويعتبر إمام أن الديمقراطية هي حاكمية الجماهير، والسلطة المطلقة فيها للإنسان الذي يقوم بالتشريع من دون الله، فهي إله جديد ووثنية معاصرة. ورأى أن المشاركين في العملية السياسية كلهم كفار، المرشحون وجمهور الناخبين والقضاة والمندوبون والمؤيدون، كما أنه لا يفرق بين النائب المؤمن بالنظام الديمقراطي والنائب الإسلامي الذي يحاول الاستفادة من آليات الديمقراطية، فكل من دخل في العملية الانتخابية كافر، ويوضح قائلاً: «أما من يدعي من النواب أنه غير راض عن ذلك، وأنه ما دخل إلا للدعوة والإصلاح فهو كافر أيضًا». وينتهي إلى أنه «لا يجوز دخول هذه المجالس ولا المشاركة في انتخاب أعضائها».

ويذهب إمام إلى أن الجهل مانع من عقوبة الكافر الأصلي لكنه ليس مانعًا من الحكم بالكفر عليه، والمسلم الذي يرتكب الكفر جهلاً لا يحكم عليه بالكفر ولا يسمى كافرًا حتى يعلم وتقام عليه الحجة. ويعتبر أن ضابط قيام الحجة هو «تمكنه من طلب العلم لا حقيقة بلوغ العلم إليه»، أي إن المخاطب بالحجة إذا تمكن من الوصول إليها ولم يسع فإن عذره ينقطع ويسقط عنه مانع الجهل.

ورأى أن دار الإسلام لا عذر فيها بالجهل لغلبة الظن بشيوع مسائل العلم فيها، كما أن قضايا المعلوم من الدين بالضرورة لا عذر فيها لغلبة الظن بالعلم بها، وبالتالي فإنه في بلاد المسلمين لا يعذر أحد بالجهل إلا في مسائل الدين الخفية التي لا يعلمها إلا الخاصة من أهل العلم.

ورأى إمام أن «من أتي بذنب مكفر من قول أو فعل أو ترك ثبت كفر فاعله فإنه كفر بذلك دون تقييد كفره باشتراط الجحد أو الاستحلال»، معتبرًا أن اشتراط الجحد أو الاستحلال هو في الذنوب غير المكفرة، أي الكبائر مثل الزنا وشرب الخمر.. ومن بين ما ذكره سيد إمام في قواعد التكفير قوله: «إن المرء يدخل الإيمان بعدة أشياء لكنه يخرج منه بشيء واحد، وليس شرطًا للكفر انتفاء كل ما معه من شعب الإيمان».

ويضع إمام مجموعة من القواعد بشأن «البلاد المحكومة بقوانين وضعية»، منها: أن حكام البلاد كفار كفرًا أكبر يخرجهم من الملة، وكذلك القضاة وأعضاء الهيئات التشريعية ومن ينتخبونهم، كما أن من يدافع عن هذه «الأنظمة الكفرية» مثل الجنود والصحفيين والمشايخ فهو أيضا كافر.

ورتب سيد إمام أحكامًا دنيوية على موضوع الكفر مثل: «بطلان ولاية الكافر، وبطلان صلاته، وبطلان صلاة من يصلي خلفه، وإسقاط ولايته على قرينته المسلمة

في النكاح، ويصبح زواجه فاسدًا، وأن استمرار المعاشرة بينهما زنا، وأن عصمة نفسه تزول ويصبح مهدر الدم».

ويذهب إمام أيضًا إلى أن ديار المسلمين اليوم هي ديار كفر لغلبة الأحكام والقوانين الوضعية عليها، مشددًا على أن وصف «بلاد المسلمين» لا يرادف «بلاد الإسلام»، بل هي ديار كفر وردة. ورتب أحكامًا على تقسيم العالم لدار كفر ودار إسلام، مثل كفر المتجنس بجنسية بلاد الكفر، واعتبار دخول المسلم دار الكفر بتأشيرة الدخول بمثابة عقد أمان لا يجوز له مخالفته. أما إذا دخل كافر بلاد المسلمين - التي هي ديار كفر بحسب رأيه - فإن حصوله على تأشيرة الدخول لا يعد أمانًا له لصدور الأمان من كافر مرتد هو السلطة الحاكمة، أما إذا دخل الكافر بلاد المسلمين بدعوة من مسلم ولو فاسق فإن ذلك يعد أمانًا شرعيًا يجب احترامه.

ويرى إمام أن أعوان وأنصار الطوائف الممتنعة لهم نفس حكم رؤسائهم وقادتهم، أي أن كل واحد بعينه مرتد كافر، مبررًا ذلك بعدم المقدرة عليهم وامتلاكهم السلطة التي تحول دون التمكن منهم لتطبيق الأحكام الشرعية عليهم.

لكن بعد أن بدأ العديد من قادة جماعة «الجهاد» ابتداءًا من عام ١٩٩٩م المراجعات في السجون المصرية، والتي تكللت بصدور مراجعات الشيخ سيد إمام الشريف في «وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»، والتي تهدف لإقناع قادة وأعضاء الجهاد بالمبررات الشرعية لوقف العمليات المسلحة في مصر والعالم، والكف عن السعي لقلب النظم الحاكمة في العالم الإسلامي، والتي تطابقت مع المراجعات التي سبقت إليها «الجماعة الإسلامية»، حدث انقسام بين أبناء ومعتقدي الفكر الجهادي إلى قسمين: قسم مؤيد لما ذهب إليه إمام في وثيقته، وقسم معترض عليها ويراها انهزامًا وتراجعًا عن فكر سابق صحيح .. وهذا القطاع يؤيد

د. أيمن الظواهري الزعيم الحالي في توجهه الرافض للمراجعات، والمصر على الجهاد بنفس المعايير التي وردت في كتابيّ الشيخ سيد إمام الشريف.

لكن الذي رفض فلسفة الجهاد التي يتبعها تنظيم «القاعدة» حاليًا، ليس الشيخ سيد إمام في وثيقته فقط، بل إن أهل العلم لثقات في العالم الإسلامي كله يرفضون ويحرمون أعمال التفجيرات والقتل التي تقع في كثير من بلاد العالم الإسلامي، كما يرفضون العبث باللغة الشرعية مثل لغة الترس التي تجعل أي إنسان كان، أو حتى الجندي عدوًا وخصمًا، فيُقتل أعداد غفيرة من الناس، ويرفضون الجرأة على التفجير في مجتمع أو في مسجد أحيانًا أو في قاعة أفراح أو حتى في مأتم ومكان عزاء أو حتى لو كان هذا في ملهى أو مكان معصية، فإن الله تعالى لم يأذن بقتل الناس بهذه الطريقة بحال من الأحوال.

ولا يستطيع مسلم أن ينكر فرضية الجهاد وإلا لكان منكرًا لمعلوم من الدين بالضرورة، فالشارع الحكيم أوجبه على عموم المسلمين كفرض كفاية لدفع العادية على الدين وعلى البلاد، ونصوص الكتاب والسنة في ذلك أكثر من أن تحصى، ومنها: قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:٢١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾[البقرة:١٩٣]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة:٣٦]، وقول رسول الله، ﷺ: «**الجهاد ماض إلى يوم القيامة**» رواه أبو داود وقال الألباني ضعيف وروى موقوفًا عن أبي هريرة، وقوله، ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ....**» رواه البخاري ومسلم.

ولكن كأي فرض من فرائض الإسلام، لا بد من تحقق مشروعيته حتى يكون واجب الأداء، بمعنى لابد من توفر شروطه و أسبابه وانتفاء موانعه ومراعاة

مقاصد الشارع واستيفاء مشروعيته، وهذا يستلزم أمورًا عدة أهمها:

أولاً تحقق المشروعية: بمعنى التحقق من موافقته للشرع، وقد فصلنا هذه النقطة في باب مراجعات الجماعة الإسلامية.

ثانيًا: غلبة المصلحة: وذلك لأن الجهاد ليس غاية في ذاته إنما شرعه الله لتحقيق غاية عليا هي حماية بيضة الإسلام وبلاد المسلمين وإعلاء راية التوحيد، وهي مصالح عليا ابتغاها الشارع الحكيم في أمره بالجهاد.. فإذا ذهبت هذه المصالح أو كان قصد الإنسان غير هذه المقاصد، أو كان من المفاسد المترتبة على هذا الجهاد ما يربو على المصالح، فإن الجهاد هنا لا يكون مشروعًا، وهذه المصالح لها عناصر متعددة منها المصالح الدينية العامة من إقامة الدين ونشر دعوته، ومنها حماية المسلمين ونسائهم وذراريهم وضعفائهم حتى لا يكونوا عرضه لتنكيل والفتنه في الدين، فإن المفاسد الناتجة عن تجاهل هذه الحماية قد تربو على كثير من المصالح التي قد تقصد، ومنها توقع القبول العام من الأمة و تجييشها ضد العدو المشترك، واشتراكهم في حماية دينهم وبلادهم، ومنها اختيار الزمان والمكان المناسبين للمعركة، وغير ذلك من العناصر التي ينبغي ألا يعدو على تقديرها إلا أهل الخبرة والدارية من القائمين على أمر المسلمين، ولا تترك هكذا في أيدي البعض ممن لا يحسنون تقدير الأمور... فهي مسألة خطيرة تراق فيها الدماء.

ولذا ينبغي أن توضع في يد أولياء المسلمين ممن يجمعون بين المعرفة بمقاصد الشريعة والإدراك الجيد للواقع دون رعونة أو اندفاع غير محسوب، ولا ينبغي أن يتجاهل العاملون للدين الأخذ بالأسباب الواقعية الملائمة إلى جانب الأسباب الشرعية، اعتمادًا على معجزات سماويه، فإن هذا ليس من التوكل وإنما هو من التأويل الفاسد للنصوص، ولا يخفى كيف منع الشارع الحكيم ورسوله الكريم ﷺ

من قتال أهل مكة المقطوع بكفرهم وصدهم عن سبيل الله، رغم أنه أولى الناس بأن ينصر بالمعجزات، ولكن ليترسخ هذا المعنى الهام في نفوس المؤمنين، فتقدير توازن القوى والقدرة على شيء، مهم في اتخاذ مثل هذا القرار.

ثالثًا: ينبغي ألا يوكل النفير العام على أعداء أمه الإسلام ودينهم إلا إلى إجماع الأمة من قادتها وأهل الحل والعقد فيها، ولا يكون ذلك للآحاد والأفراد، لأن الأضرار المتوقعة أو حتى التي ستنتج عن هذا النفير ستقع بعموم المسلمين، والحسبة ممنوعة إذا كان سيترتب عليها الإضرار بالمسلمين، والجهاد نوع من الحسبة. لذا ينبغي أن يكون لممثلي عموم المسلمين والمقدمين والمطاعين فيهم دورهم في هذا الأمر.

ومشكلة من يفتي بالقتل والتفجير في اجماعات التي تمارس العنف أو ما تسميه «الجهاد» أنه لا يتوفر على الحد الأدنى من العلم والتخصص في العلوم الشرعية التي تمكنه من الفتيا وتجعلنا نستريح لاجتهاداته الشرعية.

فللاجتهاد شروط، أهمها ضرورة الإحاطة بعلوم اللغة العربية كالنحو والصرف والبيان والمعاني والبديع والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ودلالات الألفاظ والغريب، وغيرها بالدرجة التي تجعله يفهم النص الشريف المكتوب بلغة العرب فهمًا جيدًا يعينه على الغوص فيه وإدراك مراميه وأهدافه ومقاصده.

ولا بد له أن يعرف وجوه القياس وشرائطه المعتبرة وعلل الأحكام وطرق استنباطها من النصوص، ومصالح الناس وغيرها مما يسميه علماء أصول الفقه بإجادة تسمح له باستخدامه في الاستنباط.

ولابد له كذلك أن يعرف معاني آيات الأحكام المذكورة في القران الكريم، لغة وشرعًا، ولا يشترط حفظها عن ظهر قلب. بل ولا حفظ سائر القرآن الكريم، إنما يكفى أن يكون عالمًا بمواضعها حتى يرجع إليها وقت الحاجة، ومعرفة معاني

الآيات لغة أي مفرداتها وتراكيبها وأوجه دلالة اللفظ على المعنى.

ولا بد له أيضًا أن يعرف من أحاديث الأحكام كما عرف من الآيات، ولا يلزم كذلك حفظها ولا حفظ جميع أحاديث السنة، إنما يكون متمكنًا من الرجوع إليها عند الحاجة. وكذلك معرفة السند المتواتر والمشهور والآحاد وحال الرواة، ليعرف صحيحها من ضعيفها، ولا يلزم كسابقه حفظ الرجال وإنما يكفى التمكن من معرفة صحيح الحديث من ضعيفه.

وينبغي كذلك أن يعرف مواضع الإجماع ـ لا حفظها ـ بحيث لا يفتى بما يخالف الإجماع.

ومن الأهمية بمكان أيضًا أن يكون ملمًا بعلوم عصره حتى يفهم الواقع بصورة صحيحة تسمح له بتحقيق مناط الأحكام بدقة، ولا ينبغي له أن يتصدى للفتوى إلا بعد أن يتدرب على تحقيق المناط ـ تنزيل الحكم على الواقع ـ على يد أهل الخبرة في ذلك، ولا يفتي إلا بعد أن يكون في تدريبه يصيب أكثر مما يخطئ.

ولكن الملاحظ أن غالبية الذين يفتون في الدماء وفي غيرها من الأمور الدقيقة والحساسة، لا يتوفرون على هذا القدر من العلم، الذي يمكنهم من إصدار الفتاوى الصحيحة، فهل إذا عاد د. إمام عن آرائه التي تبين له أنها كانت غير سليمة فقهيًا، يسفهه البعض، ويصرون على الفكر غير الصحيح والفتاوى الخاطئة؟

◆ ◆ ◆

الفصل الثالث

الإخوان والتعالي على الاعتراف بالأخطاء

إذا كانت الجماعة الإسلامية قد مارست النقد الذاتي لفكرها وسلوكها بشدة وعنف، فإن الإخوان المسلمين قد فعلوا العكس حيث عارضوا وبعنف إجراء أي نقد ذاتي، فبعد ظهور «مراجعات» الجماعة الإسلامية، كان الإخوان من الذين هاجموها على اعتبار أنها شهادة من أعضاء الجماعة الإسلامية بخطأ منهجهم الذي كان الإخوان يهاجمونه من قبل، وحينما خرجت مقولات تطالب بضرورة أن تراجع مختلف فصائل الحركة الإسلامية خططها وبرامجها قال الإخوان إن الجميع لو راجعوا فإنهم لن يراجعوا لأنهم على حق وصواب وليس عندهم خطأ يستحق المراجعة. فمنهج الإخوان الفكري والثقافي والشرعي بل والسياسي هو الأسلم والأصوب والأصح .. فلماذا يغيرون؟

وهذه حجة ورؤية في غاية النرجسية والثقة بالنفس والغرور، وهو منهج قاتل بل ومدمر. فالمنهج الفكري الذي وضعه حسن البنا – رحمه الله – ليس قرآنًا منزلاً ولا وحيًا معصومًا، فالرجل قدم جهده ورؤيته واجتهاده في ظرف تاريخي معين، وفي ظروف محلية وإقليمية ودولية معينة، تغيرت بالكامل الآن، وتغير معها العالم معرفيًا وثقافيًا وحضاريًا وعلميًا، وكل ذلك يستلزم رؤية جديدة واجتهاد جديد.

فعلماء الإسلام الكبار كانوا يغيرون اجتهاداتهم وفتاواهم، وهذا من العلم والفهم، أما الثبات الكامل على رؤية سياسية وفكرية بدعوى أنها في الأساس صحيحة ولا تحتاج لتعديل، فهذا أمر في غاية الخطورة والخطأ في آن واحد.

لا يمكن لأي فصيل أن يرفض التجديد في الوسائل السياسية والفكرية

والتنظيمية، فالإخوان مثلاً يتحدثون باستمرار عن استعدادهم لخوض انتخابات البرلمان، عكس ما يراه الكثير من القوى الوطنية، وبرغم توافر المعرفة بصوريتها، وتزويرها التام، وبرغم الدراية المسبقة باستهداف إقصاء الإخوان برلمانيًا، والأعجب أنهم يصورون المشاركة في الانتخابات المزورة كواجب ديني.

كأن قادة الجماعة لا يدركون أنه لا قيمة لخوض انتخابات مزورة بدعوى فضح النظام، فالنظام مفضوح بما يكفي، وهذه حقيقة معلومة للقاصي والداني في الدنيا كلها، والمشاركة في مثل هذه الانتخابات لا يعني سوى إضفاء الشرعية عليها، والإيهام بجديتها، وغش الناس، وتزييف وعيهم بحقيقة ما يجري، ثم إن قادة الإخوان يصرون على الخطأ الأفدح، ويصورون فكرة التظاهر والمقاومة المدنية والعصيان السلمي كعمل غير أخلاقي، ولا تعدم من يقول لك منهم إنه ليس من أخلاق الإخوان النزول إلى الشارع، ولا حتى الضغط بتحركات الشارع لإطلاق سراح معتقليهم، وكثيرًا ما نسبت مثل هذه التصريحات إلى مرشد الإخوان أو نائبه، ثم تأتي تعقيبات تزيد الأمر اضطرابًا والتباسًا، من نوع الحديث عن استعداد الإخوان للموافقة على توريث الرئاسة بشرط تحسين ظروف الانتخابات.

وفي عرف السياسة وموازينها، فإن هذه أخطاء تحتاج المراجعة، فهذه الأمور تسيء لصورة الإخوان سياسيًا، وتستثير موجات من الغضب في قواعد الإخوان وصفوف قياداتهم الوسطي، صحيح أن حملة الاعتقالات الأمنية تحجب هذه التفاعلات جزئيًا، وصحيح أن مبدأ الطاعة يحجب حق النقد المفتوح للقيادة، وكلها دواعي تسهم في تضبيب صورة الإخوان، ومع التسليم بقاعدة أن سياسة الإخوان يحددها الإخوان، فإنه، وفق مناهج العلوم السياسية وتراكمات الخبرة والممارسة السياسية، يتعين على الإخوان مراجعة موقفهم من الانتخابات والعصيان

السلمي، لأن الثمن المدفوع أمنيًا في الحالين واحد، ومع فارق ظاهر، وهو أن مشاركة الإخوان في العصيان السلمي أجدى نفعًا، ثم إنها أكثر أخلاقية، وأن المشاركة في عمليات انتخاب مزورة تسيء للإخوان أخلاقيًا، فلا مصلحة للإخوان في استجداء المصالحة مع النظام القائم، ناهيك عن السعي لعقد صفقة لتسهيل جريمة التوريث، فالنظام الحالي لا يريد صفقة مع الإخوان، ويستخدمهم ـ فقط ـ كفزاعة لإخافة رعاته الأمريكيين والإسرائيليين، ولا يريد منهم غير الطاعة وضمان التأييد الآلي بلا ثمن مقابل، ومع إطلاق يد، الأمنية في دهس الإخوان واعتقالهم في أي وقت يريد، ودون رد فعل من جانب الإخوان. وربما الأغرب، أن الإخوان يطبقون دائمًا قاعدة إذا ضربك النظام على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر، وكأنهم يستعذبون العذاب، ويستمرئون دور الضحايا[1].

إذا كانت غاية الإخوان منذ وجودهم وتأسيس جماعتهم عام ١٩٢٨م هي إعادة الوجه الإسلامي لمصر، سواء حكم الإخوان أو حكم غيرهم، إلا إن ذلك لم يحدث، بل إن مصر تتحول تدريجيًا إلى العلمانية الأكثر تطرفًا. وهكذا فإن هدف الإخوان السياسي الأول لم يتحقق .. بل بات أبعد كثيرًا مما كان عليه من قبل، وبات الإخوان الطرف الأضعف في العلاقة مع الدولة من حيث السيطرة والاحتواء والاستهداف، بالضربات المتتالية والمستمرة في كل الاتجاهات، فهل بعد كل ذلك يجادل أحد في عدم صحة دعوى تغيير المنهج السياسي واحركي وتغيير الثقافة السياسية والحركية بل وتغيير الثقافة والمنهج الفكري لكي تواكب التغيرات الكبيرة في المجتمع المحلي وفي البيئة الدولية؟

إن الصراع بين الإخوان والنظام المصري طويل وممتد ومتصل، وما يكاد يهدأ

(١) د. عبد الحليم قنديل، عتاب للإخوان، القدس العربي، ٢٧-٧-٢٠٠٩م.

حتى يشتعل من جديد، ولعل المستوى العنيف الذي وصل إليه رد النظام الناصري على الإخوان عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٥م كان مرجعه الخوف من قوة الإخوان وكفاءة تنظيمهم. لكن الجميع أصبح يدرك أن الإخوان منذ أفرج عنهم الرئيس السادات في السبعينات لم يمارسوا العنف أبدًا لأن أدبياتهم وثقافتهم ومنطقاتهم الفكرية تؤكد نبذ العنف واعتماد الدعوة السلمية والأساليب الديمقراطية في العمل السياسي. وطول فترة حكم الرئيس مبارك اعتمد معادلة حذرة ودقيقة في التعامل معهم عن طريق وضعهم تحت ضغط مستمر، وتشديد الرقابة عليهم، وشن حملات دهم بصورة منتظمة ضد مؤسساتهم المالية والإعلامية والاجتماعية، واعتقال كوادرهم الوسيطة والنشطة وإحالتهم للمحاكمة العسكرية والمدنية، وعدم إعطاء الإخوان أية فرصة لالتقاط الأنفاس وتنظيم الصفوف حتى لا تستغلها الجماعة في منازلة النظام، ومواجهته بشكل مؤثر.

لقد أصبح الإخوان داخل القفص، يستعذبون الضربات التي توجه إليهم في الوقت الذي لا يستطيعون لها ردًا، فالدولة وضعت المعادلة التي تدير العلاقة معهم، وهذه المعادلة أثبتت كفاءتها واطرادها، وكأن الدولة بنت استراتيجيتها على أن الإخوان في كل الظروف لن يردوا، وإنما سوف يستسلمون لقرارات الاعتقال والمحاكمة ومصادرة الأموال .. إلخ. فهل هذه المعادلة غير المتزنة وغير العادلة، صحيحة سياسيًا، أم أنها في حاجة إلى تصحيح؟

إن قادة الإخوان يقولون ليس في الإمكان أبدع مما كان، وكأن هذه السياسة أو الاستراتيجية، وحي منزل لا يجوز نقده أو الاقتراب منه وتغييره.

إننا نقول إنه بعد مرور كل هذه العقود على ثورة يوليو، ومع توفر هذا الكم الهائل من المعلومات والأبحاث والدراسات، سوف نناقش علاقة الإخوان

المسلمين بثورة يوليو، لتكون نقطة بسيطة سنتأكد من خلالها أن مقولة «تحصين» الإخوان لمنهجهم الحركي والسياسي والفكري ضد النقد وضد التغيير والتطوير وضد الاعتراف بالأخطاء، إنما هي مقولة خاطئة ينبغي الإقلاع عنها، ففي هذا الملف الصغير سنجد أن الإخوان ارتكبوا فيه أخطاء كثيرة بل خطايا، كان يجب أن يعترفوا بها حتى يتعلموا منها وحتى تتعلم منها كل فصائل الحركة الإسلامية، وهذه الأخطاء الكثيرة والمتعددة كانت توجب على الإخوان ضرورة مراجعة سياساتهم وأفكارهم، لا أن يصمموا على أنهم دائمًا على صواب وأنهم لا يحتاجون إلى مراجعات مثل غيرهم.. فكيف إذا ناقشنا أداء الإخوان ومواقفهم في قضايا كثيرة ومتنوعة، عبر سنوات وعقود طويلة؟

لقد أشاع الإخوان بعد صدامهم المروع مع عبد الناصر، وخاصة بعد خروجهم من السجون، أن صدام عبد الناصر معهم إنما كان صدامًا مع الإسلام وليس مع تيار سياسي يمثل اتجاهًا سياسيًا معينًا، كما أشاعوا أن عبد الناصر سرق منهم التنظيم «الضباط الأحرار»، وأنه نكص على عقبيه ولم ينفذ ما اتفق معهم عليه، وأنه خانهم وفتك بهم، بعد أن بايعهم، بسبب طبيعته التي تنطوي على الغدر والخيانة.

وإذا ناقشنا الأمر غير معتمدين كلية على المصادر الإخوانية، بل منفتحين على غيرها من المراجع التاريخية، لأمكننا أن نخرج برؤية ربما تكون مختلفة إلى حد كبير عن رؤية الإخوان لعلاقتهم بثورة يوليو.

فالملاحظ أن كتابات الإخوان خلى كثير منها من الأمانة التاريخية، فقد ضخمت هذه الكتابات أمورًا لم تكن تستحق هذا التضخيم، وفي نفس الوقت استهانت بأمور شديدة الأهمية، وفي كل الأحوال أظهرت هذه الكتابات، الإخوان، كما لو كانوا ملائكة، وأظهرت عبد الناصر كما لو كان شيطانًا رجيمًا، وهربت من

الاعتراف بالأخطاء كي تظل صورتها في أعين المجتمع المصري والحركة الإسلامية هي صورة الضحية الذي تعرض لكل صور الاضطهاد والتعذيب، دون ذنب اقترفه إلا جبروت الطرف المقابل، وهو الدولة والثورة وعبد الناصر.

وهذه استراتيجية خاطئة تمامًا، لأنها هروب من المسئولية التاريخية والصدق في آن واحد، فالنقد الذاتي ثقافة أساسية من أجل التطوير والارتقاء، أما تحصين الذات من النقد والانطلاق من أن الجماعة بنيت على أساس سليم لا يتزعزع وستظل كذلك، فهذا هو الانهيار بعينه. فالرسول الأعظم، ﷺ، ورغم عصمته وأنه آخر الأنبياء والمرسلين الذي زكاه ربه وجعله النموذج البشري الكامل، هذا الرسول كان القرآن ينزل موجهًا له ومصححًا لمنهجه، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الأنفال]. وكما في قوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ [عبس]. فحينما انصرف المصطفى، ﷺ، عن عبد الله بن أم مكتوم إلى ما هو مشغول به ممن يرجو إسلامه من أشراف قريش الذين هو حريص على إسلامهم ولم يدر الأعمى أنه مشغول بذلك، فناداه علمني مما علمك الله، فانصرف النبي، ﷺ، إلى بيته فعوتب في ذلك بما نزل في هذه السورة، فكان بعد ذلك يقول له إذا جاء: مرحبًا بمن عاتبني فيه ربي ويبسط له رداءه.

ولأن الإخوان كانوا هم التيار الإسلامي كله تقريبًا، وكانوا هم الفصيل الأقدم، فلم يجد شباب الصحوة الإسلامية، ابتداء من السبعينيات، سوى كتب الإخوان ليتعرفوا من خلالها على واقع الدعوة وتاريخها وخبراتها، ولم يكن أمامهم سوى الاقتناع بهذا التراث جملة وتفصيلاً لأنه ليس هناك غيره ينافسه ويطرح رؤية مغايرة.

والغريب أن الجماعات التي خالفت الإخوان في الفكر والمنهج اقتنعت بأدبياتهم وصدقت رواياتهم عن الصدام مع عبد الناصر بأنه كان صدامًا مع الإسلام.

وهكذا نجح الإخوان في أن يكونوا المرجعية التاريخية للحركة الإسلامية بجميع فصائلها، نتيجة انحياز أبناء الحركة الإسلامية لمن يحمل الفكرة الإسلامية، وقد نتج عن هذا الموقف أن دفعت، الحركة الإسلامية فاتورة لا تخصها، وحمّلت نفسها بتاريخ لم تصنعه، ولم تكن شريكة فيه.

فدوافع الإخوان ليست كدوافع باقي فصائل الحركة الإسلامية، وحدث هنا تناقض يجب الإشارة إليه، فالفصائل الإسلامية التي اقتنعت برأي الإخوان في عبد الناصر ودفعت فاتورة لا تخصها، وإنما تخص الإخوان، أعلن الإخوان عداءهم لها. وصور الإخوان لشباب الحركة الإسلامية أن عبد الناصر عدو للإسلام، وأن الصدام معه كان صدامًا دينيًا وعقائديًا، لكن من الناحية العقائدية والدينية لم يؤثر عن عبد الناصر أنه أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، أو استهزأ بالإسلام، أو طعن في القرآن أو السنة أو الصحابة، أو نطق بكلمة الكفر، ولم ينقل الإخوان عن عبد الناصر أي طعن في عقيدته الإسلامية، كما لم يخوضوا معه معركة دينية عقائدية من أي نوع.

وهكذا نجح الإخوان في تحويل خلافهم مع عبد الناصر من خلاف سياسي بحت وصراع على السلطة، إلى خلاف عقائدي لزوم الحرب الفكرية والسياسية والدعائية بينهم وبين حكومات ثورة يوليو، وورطوا الحركة الإسلامية في هذا الفهم وفي هذه الرؤية.

المصادر التاريخية لمستقلة تؤكد أن عبد الناصر كان هو الشخصية المحورية في تنظيم الضباط الأحرار، وكان هو صاحب الجهد الأكبر في اكتشاف وضم الضباط إلى التنظيم، فشخصيته الكارزمية كان لها أكبر الأثر في تماسك التنظيم ونجاحه في

حركة ٢٣ يوليو.

لكن الإخوان دأبوا على التقليل من شأن جمال عبد الناصر، وأنه لم يكن الشخصية المحورية في التنظيم، وأنهم هم الذين أسسوا التنظيم داخل الجيش ثم سرقه جمال عبد الناصر منهم. وحتى لو افترضنا جدلاً صحة كلام الإخوان، فإن كلامهم يؤكد حقيقتين: الحقيقة الأولى أن وعي عبد الناصر وذكاءه كانا أعلى من وعي الإخوان وذكائهم .. فقد تأكد من أنهم بطيئوا الحركة، ولن يسعفوه، وسيظلون يدرسون الأمر ثم يعيدون دراسته ثم يدرسونه، ولن يتخذوا القرار.. أما عبد الناصر فكان أخف حركة، وأكثر إيمانًا بجدوى مشروعه، وأكثر تحديدًا لهدفه، وأكثر شجاعة وجرأة وامتلاكًا لروح المخاطرة، وهي روح لم يملكها الإخوان عبر تاريخهم.

لا ننكر أنه كانت هناك علاقة وثيقة بين عبد الناصر، والإخوان .. وقد استطاع عبد الناصر بذكائه أن يستفيد منهم في حدود إمكاناته دون أن يفيدهم.

لكن الفارق بين الطرفين أن عبد الناصر قرأ الإخوان مبكرًا وفهم مشروعهم وأيقن أن هذا المشروع لن يفيده كثيرًا في تحقيق طموحه، وهنا أبقى على العلاقة معهم في حدودها الدنيا حتى لا يخسر دعمهم له .. لكنه تصرف وحده ابتداءًا من عام ١٩٤٨م، أما الإخوان فلم يقرءوا عبد الناصر جيدًا ولم يتأكدوا من أنه بات شاكًا في جدوى التعامل معهم، أو لعلهم فكروا بنوع من الانتهازية وهو التعاون مع عبد الناصر في الحدود الدنيا، فإذا خسر لم يخسروا الكثير معه، وإذا نجح نجحوا معه وقاسموه نجاحه واشتركوا معه في السلطة.

وهذا يفسر لنا كلام الكثير من كتابهم الذين قالوا إنهم تأكدوا مبكرًا من أن عبد الناصر ثعلب ويعمل لنفسه ولحسابه الخاص، لكن إذا كان الأمر كذلك فلماذا أكملوا معه إذًا؟

ومما يؤكد محدودية دور الإخوان في الإعداد والتحضير للثورة، أن عبد المنعم عبد الرءوف، وهو أهم شخصية قيادية من الإخوان داخل الجيش، لم يكن على علم بالاستعداد للقيام بالثورة، وإنما استنتج من خلال ما شاهده من تحركات بأن هناك شيئًا ما يتم الإعداد له، ولم يتأكد إلا بعد أن ذهب إلى عبد الناصر وسأله ولم ينف بل صارحه بأنهم يعدون لحركة في الجيش وأنه يطلب عون الإخوان[1].

وهذا ما يؤكده أيضا ضابط إخواني بارز في الحركة وهو حسين حمودة من قوة الكلية الحربية، يقول: «أخبرني الصاغ عبد الحليم عبد العال أن الضباط الأحرار عازمون على القيام بحركتهم خلال الأيام القليلة القادمة فأسرعت إلى مقابلة جمال عبد الناصر في منزله بكوبري القبة وسألته عن حقيقة هذا الموضوع فأكد جمال لي صحة الخبر وقال: إن الكلية الحربية ستكون معتقلاً»[2].

كما أن اتصال «الإخوان الضباط» لم يكن منسقًا فيما بينهم ولا متفقًا عليه من أصحاب القرار داخلهم، وأن عبد الناصر كان يدرك ذلك ويلعب على التناقضات داخل صفوف الجماعة.

ففي مقابلة بين عبد الرحمن السندي وجمال عبد الناصر حاول السندي الضغط على عبد الناصر للحصول على أكبر كسب للإخوان مقابل تأييدهم لحركة الجيش وقال السندي: «إن الضباط الأحرار تنظيم صغير والإخوان تنظيم كبير، وإذا كانت المغامرة جائزة بتنظيم صغير فإنها لا تجوز بالتنظيم الكبير، لأن فشلها يعني تشريد آلاف الأسر، وأنه لكي يعطي الإخوان عونهم يلزمهم أمران، الأول: معرفة الخطوات والاتفاق عليها، والثاني: أن الإخوان غايتهم إقامة حكم الله - وهم لا

(١) أحمد عادل كمال: النقط فوق الحروف، صفحة ٢٠٣.

(٢) حسين حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، صفحة ٧٧.

يجازفون لغير هذه الغاية – فقال عبد الناصر: يبدو أنك لم تعد من الإخوان يا عبد الرحمن، فرد السندي: كيف؟ قال جمال: لأن الإخوان اتفقوا معنا ولم يشترطوا ما تذكر، سأل السندي: مع مَن من الإخوان اتفقت؟ فأجاب عبد الناصر: ألم أقل لك إنك لم تعد من الإخوان!!»[1].

ويعلق الإخواني الكبير أحمد عادل كمال على ذلك بقوله: «إن حرارة الصراعات القديمة داخل الجماعة لم تفتر، وصاحب الاتفاق مع عبد الناصر كان صلاح شادي الذي ظل ينفي هذه الواقعة، حتى ذكرها في حصاد عمره».

هذا إلى جانب أن أحدًا من ضباط الإخوان لم يشترك في وضع خطة عمليات الثورة، ولم يدر عنها شيئًا، ويعترف حسين حمودة بذلك ويقول إنه سأل عبد الناصر عمن وضع خطة العمليات للثورة فأجابه: إنه وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين .. ثم عرضوها على لجنة قيادة الضباط الأحرار فأقرتها[2].

ثم إن الذي أنقذ خطة الثورة هو القائمقام يوسف منصور صديق، وهو ليس من ضباط الإخوان، بل هو من الضباط الشيوعيين وذلك باعتراف أحد ضباط الإخوان القياديين.

فقد ذكر حسين حمودة أن خطة الثورة قد اكتشفتها رئاسة الجيش، وأن حسين فريد رئيس الأركان قد دعا قادة الأسلحة والوحدات إلى اجتماع عاجل في مبنى الرئاسة، ومعنى ذلك أن الثورة كانت عرضة للفشل، وقد عرف بهذه المعلومات الضابط سعد حسن توفيق الذي أخبر عبد الناصر حيث أسرع هو وعبد الحكيم عامر إلى جهة ألماظة لإحضار قوات لاعتقال المجتمعين في رئاسة الجيش، وكان

(١) أحمد عادل كمال: مرجع سابق، صفحة ٣٠٢.

(٢) السيد يوسف: الإخوان المسلمون صفحة ٤٦٧.

القائمقام يوسف صديق، وهو مكلف بالتحرك بقواته ليشكل احتياطيًا للضباط الأحرار، قد تحرك قبل ميعاد قيام الثورة وقبل وصول قائد الفرقة بعد أن اعترضه ضابط عظيم محطة اهاكستب، وقبض يوسف صديق على ضابط عظيم وخرج بقواته واعتقل في الطريق اللواء مكي قائد الفرقة، وأسرت طلائع قواته بالقرب من مطار ألماظة جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر اللذين كانا يحومان حول هذه القوة التي لا تعرفهما، وعند التقاء يوسف صديق بهما أفرج عنهما.

وأحاط جمال عبد الناصر يوسف صديق بالموقف، وكلفه بالتوجه بالقوة إلى رئاسة الجيش للقبض على حسين فريد ومن معه من قادة الجيش، فقام يوسف صديق بالواجب على أتم وجه[1].

ارتكب الإخوان أخطاء جسيمة في علاقتهم بالثورة وعبد الناصر، حاولوا إخفاءها دائمًا في كتبهم التي توثق تاريخهم ... وفي هذا خداع هائل للحركة الإسلامية عمومًا، وأجيال الإخوان المتعاقبة على وجه خاص .. ونحن نرصد هذه الأخطاء فيما يلي:

أولاً: بعد نجاح الثورة، أرسلت معظم القوى السياسية والهيئات برسائل تأييد .. ولم يرسل الإخوان بتأييدهم إلا بعد أسبوع كامل – رغم أنه كان يفترض أن يكونوا أول من يؤيد –، ولم يرسلوا التأييد إلا بعد مغادرة الملك، وحتى في بيانهم لم يكن التأييد كاملاً، وإنما كما هي عادتهم فقد أمسكوا بالعصا من المنتصف، وقد تضايق جمال عبد الناصر من ذلك كثيرًا واشتكى منه لأصدقائه من الضباط الأحرار ومن الإخوان أنفسهم .. فهي بادرة غير مشجعة.

ثانيًا: عندما أعلنت الثورة قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢م

(١) حسين حمودة: مرجع سابق صفحة ٨٢،٨٣.

وحددت فيه الحد الأقصى للملكية بمائتي فدان، اعترض مرشد الجماعة المستشار حسن الهضيبي وهاجم ذلك وطالب أن يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان، وكتب ذلك في جرائد الإخوان المسلمين، ولم يتم التشاور فيه مع عبد الناصر عبر وسائل الحوار المتاحة[1].

ثالثًا: طلب الهضيبي من عبد الناصر كشرط لاستمرار تأييد الإخوان للثورة أن تعرض عليه قراراتها قبل إصدارها، ولكن عبد الناصر رفض هذه الوصاية، وهو أمر منطقي تمامًا ولا يقبله أحد .. ولو كان الإخوان مكان عبد الناصر لنكلوا تنكيلاً بمن يطلب ذلك[2].

فمعنى طلبهم هذا أن يكونوا هم حكام مصر الحقيقيين وأن يكون عبد الناصر مجرد صورة وواجهة فقط، ومعنى ذلك أيضًا أنهم أولاً يطلبون مقابلاً لشيء لم يقدموه، وثانيًا أنهم لم يفهموا جمال عبد الناصر ولم يقدّروا أنهم بذلك يوغرون صدره ويتحدونه، وأن من حقه أن يرتاب فيهم ويشك في نواياهم.

رابعًا: بعد أن أصدر الإخوان بيان تأييد الثورة طلب الهضيبي في اليوم التالي أن يلتقي مع أحد رجال الثورة في منزل صالح أبو رقيق – الإخواني البارز– وفي الاجتماع طلب المرشد العام من عبد الناصر أن تطبق الثورة أحكام القرآن الكريم، وأجابه عبد الناصر بأن الثورة قامت حربًا على الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي والاستعمار البريطاني، وهي بذلك ليست إلا تطبيقًا لأحكام القرآن، ولم يرض هذا الرد الهضيبي، فطلب أن تصدر الثورة قانونًا بفرض الحجاب حتى لا تخرج النساء سافرات وتغلق دور السينما والمسرح، وقال عبد الناصر إنه لو

(١) السيد يوسف: مرجع سابق صفحة ٤٧٥.

(٢) السيد يوسف: مرجع سابق صفحة ٤٧٥.

استجاب لهذه المطالب فسوف يدخل في معركة مع كل طبقات الشعب المصري، وأجاب بأن هذا المطلب لا طاقة له به. ورد الهضيبي بأنه مصمم على طلبه، فما كان من عبد الناصر إلا أن ذكّر الهضيبي بسلوك بنته التي تذهب إلى كلية الطب سافرة، وأن الهضيبي في بيته لا يستطيع أن يفرض على ابنته الحجاب، فكيف يفرضه على المجتمع كله؟ (١).

وعبد الناصر منطقي في ذلك .. فالتغيير الاجتماعي صعب للغاية ويجب أن يحدث على مراحل، لا مرة واحدة، وهو رأي الإخوان أنفسهم .. فلماذا التلكك لعبد الناصر ومحاصرته بهذا الشكل وهو في بداية الطريق؟

خامسًا: حين قررت الثورة أن يتولى عبد الناصر رئاسة الوزراء بدلاً من علي ماهر، خصصت للإخوان وزيرين، وحين اتصل عبد الحكيم عامر بالمرشد في ٧ سبتمبر ١٩٥٢م رشح له الشيخ الباقوري وكيل الإخوان وأحمد حسن وكيل وزارة العدل، ولكن بعد ساعات أرسل الإخوان بدلاً من ذلك حسن العشماوي ومنير الدلة.. ولم يجدا قبولاً لدى رجال الثورة لصغر سنهما .. وكان عبد الناصر قد اتصل بالشيخ الباقوري وأحمد حسن (٢).

سادسًا: تذكر مصادر تاريخية أخرى أن عبد الناصر اتصل بالإخوان حينما تقرر أن يتولى هو رئاسة الوزارة وطلب منهم أن يرشحوا له ستة أسماء يختار منهم ثلاثة، فقال الإخوان لا نرشح، بل نحدد ستة أشخاص تختارهم الستة. ويقول اللواء صلاح سعدة من الضباط الأحرار: إنه عند تشكيل الوزارة التي رأسها محمد نجيب اتصل عبد الناصر بالإخوان وطلب منهم ترشيح أربعة أسماء من الإخوان ليختار

(١) رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة صفحة ١٣٠ كتاب الهلال.

(٢) رفعت سيد أحمد: مرجع سابق صفحة ١٣٢ كتاب الهلال.

منهم اثنين، فقال الإخوان بل نحدد أربعة وتختارهم الأربعة[1].

فاغتاظ عبد الناصر من ذلك وتوجس منهم ريبة، فمعنى ذلك أن الإخوان رويدًا رويدًا يحاولون السيطرة على الثورة .. ومن حق عبد الناصر أن يفزع من هذه المحاولات.

سابعًا: ما فعله الإخوان بدعوة مكتب الإرشاد للاجتماع وفصل الشيخ الباقوري الذي قبل المشاركة في الوزارة، لا يمكن تفسيره إلا بأنه إعلان حرب ضد عبد الناصر، والدخول في صراع مفتوح ضده، واستفزازه، وفي هذا انعدام للرؤية السياسية وأبسط مبادئ الإدارة[2].

ويبدو أن قادة الإخوان كانوا يهزلون ولم يكن عندهم إدراك أن عبد الناصر أصبح يمارس السلطة، وفي يده مؤسسات الجيش والشرطة والإعلام، وأن الصراع معه بهذا الشكل المفتوح يشكل خطورة فائقة على الإخوان.

ثامنًا: طمع الإخوان السياسي أدى لنتيجة عكسية، فلو قبل الإخوان الوزارتين .. وبعد ذلك ركزوا على وزارات مثل الأوقاف والتعليم والثقافة .. وأظهروا تعاونهم، وأكدوا لعبد الناصر ولاءهم، لوثق فيهم عبد الناصر ولأسند لهم المزيد من الوزارات، ولاستطاعوا خدمة الدعوة الإسلامية، فهل السلطة وعدد الوزراء أهم من الدعوة؟

تاسعًا: كان أمام الإخوان فرصة العمر لتتحالف الثورة من الحركة الإسلامية، كما حدث بين الدولة السعودية والحركة الوهابية، حيث لا يزال هذا التحالف قائمًا حتى اليوم وسيبقى لفترة طويلة، وهكذا ضيع الإخوان أنفسهم وضيعوا الحركة

(١) شهادة في برنامج اختراق التليفزيوني الذي يقدمه عمرو الليثي ١٠/٧/٢٠٠٢.

(٢) رفعت سيد أحمد: مرجع سابق صفحة ١٣٢-١٣٣ كتاب الهلال.

الإسلامية معهم. فالدولة كانت لأول مرة مستعدة للتعاون معهم ومدت إليهم أيديها ولكنهم رفضو وتصرفوا خطأ.

عاشرًا: يتحمل حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان مسئولية تاريخية كبرى نتيجة عدم نجاحه في العبور بالجماعة في ظروف صعبة، فقد تعامل مع عبد الناصر من علٍ، ولم يتجاوب معه، بل اتخذ أسلوب الصراع المفتوح منهجًا، ومع ذلك حاول عبد الناصر مع الإخوان كي يغيروا الهضيبي، حتى يمكنه التفاهم مع من يخلفه، وكان عبد الناصر وراء الانقلاب الذي قاده الشيخ الغزالي وصالح عشماوي للإطاحة بالهضيبي، ولكن الانقلاب فشل.

وعلى ذلك فقد فعل عبد الناصر ما يستطيع من أجل احتواء الأزمة، ولكن الإخوان كانوا هم الذين يصعّدون، وبعد ذلك يحملون عبد الناصر المسئولية وحده.

حادي عشر: فعل الإخوان كل ذلك، فظهرت نواياهم ورغبتهم في السلطة، ومن الطبيعي أن يخاف عبد الناصر من ذلك وهو يعلم أن لديهم مخازن أسلحة من أيام الحرب في فلسطين وفي قناة السويس.. بل إن عبد الناصر نفسه كان قد أخفى لدى الإخوان أسلحة خاصة بالضباط الأحرار في عزبة العشماوي، وفوق ذلك يعلم عبد الناصر مدى انتشار الجماعة شعبيًا ومدى قوتها، ومعنى ذلك أن الخطورة من ناحية الجماعة على الثورة مؤكدة حسب رؤيته.

ثاني عشر: حين أرادت الثورة أن تنفرد بالسلطة ألغت دستور ١٩٢٣م وحلت الأحزاب في ١٧ يناير ١٩٥٣م .. ولكنها أبقت على الإخوان .. ولم تشملهم بقرار الحل .. وهذا معناه أن عبد الناصر حتى هذه اللحظة كان باقيًا «على العيش والملح» مع الإخوان .. وترك الأمر للإخوان ليعدلوا وضعهم، إما كجماعة دينية فقط، وإما كجماعة سياسية .. مع إخطار الثورة بذلك . وقد رأى غالبية الإخوان الجمع بين

الأمرين – لأنهم كعادتهم يحبون السياسة والعمل بها[1].

والغريب أن الإخوان رحبوا بحل الأحزاب وإلغاء دستور ١٩٢٣.. وهذا أسلوب ديكتاتوري يحسب ضدهم تمامًا، ولعلهم نظروا للأمر بنفعية وانتهازية، على أساس أن القرار سيتيح لهم التخلص من منافسة الأحزاب والانفراد بالشارع السياسي.

ثالث عشر: عندما رفض مجلس قيادة الثورة وصاية الإخوان من خلال المواقف سالفة الذكر، وتأييدًا لخيار الصدام الذي قاده الهضيبي، عمل الإخوان على توسيع جهازهم السري وتقوية نفوذهم داخل الجيش والشرطة، واتصلوا باللواء محمد نجيب للتحالف معه ضد عبد الناصر[2].

رابع عشر: حاول الإخوان دفع اتهام عبد الناصر لهم بأنهم أداروا اتصالات مع السفارة البريطانية من وراء ظهره... والثابت أنهم اعترفوا بهذه المفاوضات إلا إنهم قالوا إنها كانت بعلم عبد الناصر وهو يقول إن كثيرًا منها لم يكن بعلمه.

خامس عشر: رغم ما ورّثه الإخوان للحركة الإسلامية من أن محاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية بالإسكندرية عام ١٩٥٤م .. كانت فبركة ناصرية ... إلا إن هناك آراء إسلامية عديدة، ومنها آراء لإخوان سابقين، تؤكد أن الإخوان كانوا وراء حادث المنشية .. وهو ما يفسر العداء الناصري الكبير لهم وتنكيله اللامعقول بهم، فكل الأدلة والروايات سواء التي كتبها الإخوان أو غيرهم تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عبد الناصر سعى بشدة للتعاون مع الإخوان وإشراكهم معه بنسبة محدودة، ولكن الإخوان أبوا إلا المشاركة التي تتيح لهم الحق في إقرار السياسات

(١) السيد يوسف: مرجع سابق صفحة ٤٧٦.

(٢) رفعت سيد أحمد: مرجع سابق صفحة ١٣٣ – ١٣٥.

وإلغائها والاعتراض عليها ومراقبة عبد الناصر في كل كبيرة وصغيرة، تمهيدًا للاستئثار بالحكم دونه. ولذلك فالسياق الطبيعي لتطور الأحداث بين الطرفين يرجح مسئولية الإخوان عن حادث المنشية، هذه الواقعة التي نجح الإخوان في صرف نظر الحركة الإسلامية عن الاقتناع بها، بل أصروا بعنف على أنها محض اختلاق من عبد الناصر للوقيعة بهم وتصفيتهم، لكن السياق العام للأحداث يرجح مسؤوليتهم عنها.

يقول الإخواني الكبير أحمد رائف: « لقد خصصت فصلاً كاملاً في كتابي «سراديب الشيطان» لحادثة المنشية وقلت فيه :«إن الحادث مفبرك وليس حقيقيًا وسقت فيه ما يقرب من ثلاثة وأربعين دليلاً على كلامي .. وتلك الأدلة جاءت من سذاجة الحادث وبساطته.. وأنه لا يرقى إلى مرتبة التآمر والتخطيط والتدبير»، ولكن الذي أجزم به الآن بعد بحثي مرة أخرى وتمحيصي للوقائع وتدقيقي للمرويات .. أستطيع أن أقول:

• عندما تفاقمت الخلافات بين عبد الناصر وبين الإخوان بدأ الكلام يتناثر هنا وهناك .. وبدأ الكلام يتناقل عن قتل عبد الناصر حلاً للمشكلة.. ولكنه كان مجرد كلام، وكان ينتهي عند صخرة رفض الهضيبي لمثل هذه الأفعال .. فقد كان قاضيًا ولا يسمح له وضعه وتكوينه بالموافقة على تلك الأفعال.

• ثم إنه لم يكن هناك صراع جدي من جانب الإخوان.. وكل الأسلحة التي ضبطت في عام ١٩٥٤م كانت خاصة بالنظام الخاص .. بل والاعترافات التي أجبر الإخوان على النطق بها في محكمة الشعب كانت عبارة عن نوايا لا ترقى إلى مرتبة الفعل .. فالإخوان كانوا منقسمين كما قلت بين عبد الناصر وبين مكتب الإرشاد.. وحدثت أمور كثيرة منها محاولة اقتحام منزل الهضيبي واحتلال المركز العام

للإخوان .. ثم تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الحوادث وفصل كل من له صلة بها.

• وبالجملة كانت الأمور الداخلية في الإخوان مضطربة أشد الاضطراب .. فلم يكن لديهم وقت لإدارة أي صراع مع عبد الناصر.

• ولكن حادث المنشية كان حقيقيًا.. وبالفعل هنداوي دوير أعطى المسدس «ألبرتا» لمحمود عبد اللطيف لاغتيال عبد الناصر.

• وفى نفس يوم التنفيذ وصلت هذه الأخبار إلى العديدين من الإخوان منهم الأستاذ / فتحي البوز وآخرين.. فذهبوا إلى مكتب عبد القادر عودة وأخبروه بما لديهم من أخبار.

• ثم حضر الشيخ / محمد فرغلي وأخبروه فقال لهم: نعم أنا سمعت أخبارًا مثلها.

• وبعد قليل حضر يوسف طلعت (رئيس الجهاز الخاص) وعندما أخبروه قال لهم : أنا عندي نفس المعلومات ولكنى ليس لي دخل فيها ولم آمر بها.» انتهي كلام الأستاذ أحمد رائف[1].

ولكي لا يسيء البعض فهمنا، فإننا نؤكد أن هذه الرؤية التي طرحناها لا تعني الرضا بما فعله عبد الناصر مع الإخوان، ولا مع غيرهم، فأداء عبد الناصر في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية، واحترام الإنسان المصري، كان أداءً فاشلاً على كل المستويات، فالجبروت في مواجهة بني الوطن ليس من شيم الزعماء الكبار، وهذا الغل المبالغ فيه ما كان ينبغي أن يسيطر على رجل يحمل مشروعًا كبيرًا لنهضة أمته، بل كان يجب عليه أن يتعاون مع الجميع لإنجاح هذا المشروع.

(١) سمير العركي، في الجزء الأخير من حوار أحمد رائف: حادث المنشية حقيقي وغير ملفق، موقع الجماعة الإسلامية، بدون تاريخ.

فعبد الناصر كان يملك مشروعًا كبيرًا بالتأكيد، ولكنه افتقد الرؤية المدنية لإقناع التيارات الوطنية به، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يملك أدوات تنفيذه، واعتمد على ضباط شباب ليست لديهم أية خبرة، وبهذا حكم على مشروعه بالفشل، وانتهى هذا المشروع بموت صاحبه.

إننا هنا لا نقيّم حكم عبد الناصر، وإنما نقيّم أداء الإخوان كفصيل رئيسي من فصائل الحركة الإسلامية، فندرس كيفية إدارتهم لأزمة خطيرة يمكن أن تتكرر مستقبلاً للحركة الإسلامية عمومًا أو لفصيل آخر من فصائلها، أملاً في اكتساب الخبرة وتعميق التجربة والاستفادة من الدروس.

من أخطاء الحركة والمنهج عند الإخوان، ما يشير إليه د. ناجح إبراهيم، عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية ومفكرها ومنظرها، من أن الحضور السياسي والإعلامي، الزائد عن اللزوم والغير مبرر أحيانًا، أضر بالإخوان وجلب عليهم مفاسد هم في غنى عنها، وكانت مفاسده عليهم أكثر من مصالحه الشرعية .. والسياسية والإعلام سلاح ذو حدين .. والحركة الإسلامية قد تحتاج الآن إلى التربية العميقة وتهذيب الشخصية المصرية وتنميتها وتطويرها أكثر مما تحتاج إلى الحضور السياسي والإعلامي المبالغ فيه .. والذي يحشد عليها الخصوم جميعًا الذين يحرضون الحكومة نفسها على ضربهم ... ولابد أن نعلم أن السياسة غادرة، غير نظيفة، نفعية، انتهازية، وقد كانت هزيمة الإخوان للأحزاب الأخرى في الانتخابات، دافعًا إلى حشد كل هذه الأحزاب لبعضها البعض لإزاحة الإخوان الذين أزاحوهم من الساحة السياسية، فعلى إخوة الإخوان أن يركزوا جهدهم على الدعوة الإسلامية والتربية وتعليم العلم .. و لاكتفاء بما لا يضرهم من الحضور السياسي والإعلامي.

يضيف د. ناجح إبراهيم: واذكر إخواني قادة الإخوان أن الشيخ حسن البنا عندما رشح نفسه للبرلمان في الإسماعيلية في الثلاثينات استدعاه رئيس الوزراء مصطفى النحاس، وكان رجلاً حكيمًا وعاقلاً، وقال له: يا شيخ حسن هل أنت رجل دعوة أم رجل سياسة؟ فقال الشيخ البنا رحمه الله: أنا رجل دعوة .. قال: إذًا سأعطيك فرصة عمرك في الدعوة وسأذلل لك كل العقبات أمام دعوتك .. أما إذا صممت على الترشيح للبرلمان فسوف تضطرني إلى مالا أرضاه لنفسي، وسوف لا تنجح حتمًا في البرلمان .. وقد اتخذ الشيخ البنا قراره الحكيم وقتها بسحب أوراق ترشيحه .. رغم الغضب العارم لشباب الإخوان وقتها .. الذين عدوا ذلك هزيمة لهم .. ولكن الشيخ البنا ببعد نظره اعتبرها نصرًا عظيمًا .. وقد صدقت الأيام رؤيته الثاقبة إذ كانت هذه السنوات أعظم السنوات في تاريخ الإخوان كله .. دعوة وتربية وانتشارًا و.... و....

ويستطرد د. ناجح: ثم رشح الشيخ حسن البنا نفسه سنة ١٩٤٢م أيام رئاسة أحمد ماهر للوزراء .. وتم تزوير الانتخابات في دائرة الشيخ .. وكان سقوط الشيخ البنا في الانتخابات سببًا في قتل أحمد ماهر وبداية دوامة العنف، التي انتهت بقتل داعية عظيم خسرته الدعوة الإسلامية وهو الشيخ حسن البنا .. وكذلك حل جماعة الإخوان وجعلها جماعة غير قانونية حتى الآن .. وقد سمعت من أحد قادة الإخوان الكبار أن الفوز الكبير لهم في مجلس الشعب عام ٢٠٠٥م أضر بهم ولم يفدهم .. وكذلك الفوز الكبير لـ«حماس» في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية وتفردها بالسلطة في فلسطين، لم يكن في مصلحتها، ولكنه أضر بها عمليًا وواقعيًا.

ويضيف د. ناجح: ولو راجعنا تجربة الإخوان بعد قيام الثورة نجد أن عبد الناصر تقرب منهم وحل جميع الأحزاب وأعاد لهم الشرعية القانونية .. وأراد

مساعدتهم وطلب منهم ترشيح أربعة أسماء من الإخوان ليختار منهم اثنين، ولكنهم رفضوا ذلك وطلبوا تعيين الأربعة جميعًا، إذ أنهم رأوا أنهم أقوى منه وأكثر شعبية وخاصة أنه شاب صغير، وكان هذا التوتر هو البداية الحقيقية لحادث المنشية الذي كان سببًا في أكبر محنة دينية وإنسانية مرت بالإسلام والإخوان والدعوة الإسلامية وقتها .. وآه من بطش الشاب الصغير حينما يحكم ويملك .. وكل ذلك يعود في الأصل إلى الرغبة في الحضور السياسي والإعلامي الكثيف، دون أن يعود ذلك بالإيجاب على الإسلام نفسه[1].

إن العمل السياسي الزائد عن الحد في العالم الثالث كلفته كبيرة وفاتورته عالية وتوتراته لا تنتهي .. وهو أكبر سبب يجلب الخصومات والأحقاد والنزاعات .. ويمكن أن نسميه حربًا باردة بين الحركة الإسلامية والدولة، وقد تنقلب الباردة إلى ساخنة .. وقد جربنا جميعًا الحرب، فما أفادت الإسلام أو الأوطان أو الدول أو الحركات الإسلامية شيئًا.

وحتى لا يتهمنا أحد بالتحامل على الإخوان، فإنني أستأنس في هذا المقام بنص مقال للدكتور عمرو الشوبكي، المعروف بمواقفه المحترمة وحياده في الملف الإسلامي عمومًا، والذي تجمعه علاقات جيدة بالإخوان، فقد كتب في «المصري اليوم» بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٩م، تحت عنوان «حكام الإخوان: تكريس الاستئصال»، تعقيبًا على ما شهدته انتخابات مكتب الإرشاد في ديسمبر عام ٢٠٠٩م من أحداث لاقت نقدًا واعتراضات واسعة من كافة المنابر الإعلامية والقوى السياسية والفكرية المصرية، كتب يقول:

(١) حوار د. ناجح إبراهيم مع موقع «الإسلام اليوم» بتاريخ ٣١-٣-٢٠٠٧م، والذي أجرته معه د. ليلى بيومي.

[جرت انتخابات مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين في جو من الاحتقان والصراع الداخلي لم تشهده من قبل، وأسفر عن سيطرة كاملة للتيار المحافظ بعد تعمده استبعاد الرموز الإصلاحية من الوجود «ولو الرمزي» داخل مكتب الإرشاد، خاصة أن توازنات القوى داخل الجماعة لا تسمح للتيار الإصلاحي بمنافسة المحافظين، لا داخل المكتب ولا خارجه، ومع ذلك جرى استبعادهم بصورة فجة من المستوى القيادي داخل الجماعة.

ورغم أن كثيرًا من الإخوان قد أبدى عدم تقبله فكرة وجود خلافات وتيارات داخل الجماعة، واعتبر أن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين هو اختراع إعلامي لا أساس له في الحقيقة، فإن الواقع المعاش أثبت أن هذا الخلاف حقيقي، خاصة بعد الذي جرى في الانتخابات الداخلية الأخيرة.

والمؤكد أن هناك فارقًا كبيرًا بين خبرة كثير من عناصر الإخوان الذين تربوا في الجامعات والنقابات المهنية وتحت قبة البرلمان، وبين «حراس الجماعة» الذين بقوا في دهاليزها أكثر من نصف قرن، لم يدخلوا إلى الحياة العامة ولم يعرفوا قيمة الانتخابات الديمقراطية، ومع ذلك ظل التياران متعايشين نتيجة القيود التي فرضها النظام على الجماعة، فلا مستقبل للتيار الإصلاحي خارج الجماعة لأنه لن يسمح له بتأسيس حزب سياسي مدني، ولا مستقبل للتيار المحافظ أيضًا، لأنه لن يسمح له بتأسيس جماعة دينية أو دعوية، وبالتالي لم يكن هناك بديل عن التعايش ولو القسري بين التيارين.

ولأن أي كائن حي يعرف خلافات وتباينات بين الأفكار والأجيال المختلفة، ولأنه كان يحسب للإخوان القدرة على وجود هذا التنوع ولو الاضطراري بين أجيال وخبرات مختلفة، فقد تحولت الجماعة إلى كيان مصمت مغلق كاره للتجديد

وغير قادر على القيام به، مسلمًا مصيره إلى مجموعة لا علاقة لها بالسياسة ولا تمتلك من الأصل حسًا سياسيًا، وحتى الجانب الدعوى والديني الذي تربوا عليه نظريًا فعلوا عكسه عمليًا حين مارسوا نوعًا من «الانتقام الجاهل» تجاه كل من اختلف معهم في الرأي أو التوجه.

والمدهش أن التدين المصري الطبيعي الذي كان يتسم بالتسامح وسعة الصدر، تحول مع «فرقة المحافظين» الإخوانية إلى عدوانية وتحايل على الشفافية والنزاهة في إدارة انتخابات تنظيم، فما بالنا بإدارة انتخابات بلد، وبدا فشل هذا التيار ليس فقط سياسيًا إنما أيضًا فشلاً دعويًا في تحويل كل القيم التي نادى بها الإسلام من تسامح وقبول للآخر إلى تكريس للانغلاق والتطرف، بما يعنى قدرة مدهشة في الحصول على «الحسنيين» أي فشل ديني وسياسي.

والمؤكد أن الإخوان هم الوجه الآخر لأزمة النظام السياسي المصري أو بالأحرى هم «عَرَض المرض»، فانتشارهم دليل على حجم الوهن الذي أصاب المجتمع المصري، وأن توجهات التيار المحافظ داخل الجماعة هي امتداد لآراء أكثر محافظة داخل المجتمع المصري، وأن الغيبوبة المصرية صارت حقيقية حين اجتهد المجتمع وكثير من القوى السياسية وعلى رأسها الإخوان من أجل السير عكس الطريق وتكريس التخلف والاستبداد.

لقد سيطر حكام الإخوان الجدد على مقدرات الجماعة، وأصبحت قدرتهم على التعايش مع التيارات الإصلاحية داخلها وخارجها غير موجودة، فهاجموا بحدة أصوانًا مثل الشيخ القرضاوي، ابن مدرسة الإخوان المسلمين، (كتب أكثر من ١٠٠ مرجع وكتاب)، وهاجموا مفتي الجمهورية لأنه قال كلامًا عاقلاً في ندوة بواشنطن حول ضرورة أن يفصل الإخوان بين الجماعة الدعوية والحزب السياسي،

وطالبوه بأن «يراجع عقيدته» في موقف بدا وكأنه شبه تكفيري، واستبعدوا عبد المنعم أبو الفتوح من مكتب الإرشاد، عقابًا على احترام الرأي العام والنخبة السياسية بكل أطيافها له، وهو أبرز وجه إصلاحي حقيقي داخل الجماعة، ولديه رؤية سياسية، أيًا كانت مساحة الاتفاق والاختلاف معها، أما محمد حبيب فرغم وجوده في موقع وسط بين المحافظين والإصلاحيين، فإنه عوقب بشدة على تحركه المشروع من أجل أن يصبح مرشدًا للجماعة بعد أن ظل سنوات نائبًا له.

ولنا أن نتأمل الإجابات التي قالها محمد حبيب إلى زميلنا، محمد إسماعيل، ونشرها في موقع «إسلام أونلاين» عشية إجراء انتخابات مكتب الإرشاد، لنرى حجم المهزلة التي جرت في ظلها هذه الانتخابات.

فردًا على سؤال:

■ هل تشعر بأنك تعرضت للظلم داخل الجماعة والحرمان من منصب المرشد الذي ترى أنك تستحقه؟

- الحمد لله.

■ متى سيعلن عن تشكيل مكتب الإرشاد الجديد؟

- بعد انتهاء الفرز.

■ متى سينتهي الفرز؟

- لا أعلم.

■ هل سيعلن، مع نتيجة المكتب، اسم المرشد الجديد؟

- لا أعلم.

■ هل أسفرت الانتخابات عن تصعيد الدكتور عصام العريان، لعضوية مكتب

الإرشاد؟

- ربما.

فهل يعقل أن يغيب نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين بهذه الطريقة عن مسار انتخابات ستجرى في داخل جماعة كان هو يقوم بمهام الرجل الأول فيها حين يغيب مرشدها مهدي عاكف؟! إلا إذا كانت هناك شلة أخرى تدير الجماعة من خلف ظهر نائب المرشد وتتربص به وبآخرين.

من المؤكد أن الانتخابات تم تربيطها وتمريرها وفق أوامر محمود عزت وباقي مجموعة التنظيم الخاص، ودلت على تجذر العقلية الاستئصالية لهذه المجموعة، التي تمثل امتدادًا لفكر التنظيم الخاص الذي اغتال بالسلاح، قبل ثورة يوليو، القاضي المصري، أحمد الخازندار، ومن قبله، رئيس الوزراء، محمود فهمي النقراشي، ومن بعده، حاول اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤م، ثم عاد سيد قطب، رفيق محمد بديع أحد أبرز المرشحين لتولى منصب المرشد العام، (يمكن الاطلاع على جانب من طريقة تفكيره في الحوار الذي أجراه معه موقع «اليوم السابع»، الأسبوع الماضي) وحاول نسف القناطر الخيرية عام ١٩٦٥م، وقلب نظام الحكم بالقوة المسلحة.

إن هذه المجموعة التي واجهت خصمها منذ أكثر من نصف قرن بالقتل وبالسلاح عادت وواجهتهم بسلاح الاستئصال الفكري والديني، ومارست بحقهم حملة تشهير في غاية السوء، استفزت كثيرًا من شباب الإخوان ودفعتهم إلى الاحتجاج والرفض، ليؤكدوا أن مشاريع «غسل الدماغ» المنظم التي مارسها حكام الإخوان على شبابهم من أجل الطاعة العمياء، لم تنجح بصورة كاملة.

ومهما كانت الظروف والضغوط الأمنية الواقعة على الإخوان وأدت إلى تعميق رؤاهم المتشددة، إلا أن مسؤوليتهم عن الفشل التاريخي الممتد أكثر من ٨٠ عامًا،

والمرحلي الممتد منذ حراك ٢٠٠٤م، مؤكدة، تحت أي ظرف.

صحيح أن أزمة الإخوان المسلمين هي جزء من أزمة المجتمع المصري، وأن غيبوبة الإخوان وفشلهم هما جزء من غيبوبة المجتمع وفشله، ولكن من المؤكد أن صحوة المجتمع ستكون على حساب الإخوان بعد أن أهدروا فرصًا متتالية من أجل الإصلاح، مثلما ستكون على حساب إخوان الحزب الوطني، وكل قوى الجمود والاستبداد والتخلف في مصر.

تحتاج مصر لجهود كل الإصلاحيين داخل الإخوان وخارجها، وداخل الدولة وخارجها، ولكن هؤلاء الذين اختاروا أن يديروا انتخابات جماعة بهذه الطريقة المخجلة لا يؤتمنون على قيادة بلد ولا أمة، ونحمد الله أن الظروف لم تتح لهم لكي ينتقلوا من حكم جماعة إلى حكم وطن، لأنهم عندها كانوا سيضعون خصومهم في السجون وليس فقط خارج مكتب الإرشاد.] ..

انتهى مقال د. عمرو الشوبكي بالحرف الواحد.

إننا لم نقصد من الانتقادات التي وجهناها لنهج الإخوان وإدارتهم للشأن السياسي الإساءة لهم كأكبر فصيل من فصائل الحركة الإسلامية، ولا كأشخاص يستحقون كل الاحترام والتقدير، ولكننا أردنا أن نؤكد أن كل هذه الأخطاء دليل على أن محاولات الجماعة «تحصين» نفسها والقول بأنه ليس لديهم أخطاء، مثل غيرها، تستحق المراجعة، هو قول خطير وشديد الخطأ ويجب التراجع عنه، كما يجب نقد النفس باستمرار والتجاوب مع انتقادات المخلصين وتطوير الذات بشكل دائم.

◆ ◆ ◆